

## دراسة نقدية لواقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات

A critical study of the Egyptian universities reality in the  
light of the world rankings criteria of universities

### إعداد

د / سحر محمد علي محمد

مدرس اصول التربية

كلية التربية - جامعة الفيوم

### مستخلص البحث:

تناول البحث واقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات من منظور نقدي، واقتصر البحث على دراسة أشهر أربعة تصنيفات للجامعات في العالم وهما تصنيف شنغهاي، والتايمز، وويومتركس، وكيو إس، ومن خلال ذلك تم الكشف عن موقع الجامعات المصرية بين تلك التصنيفات، واستخدم البحث المنهج النقدي والذي يعد أحد المناهج الكيفية، وقد توصل البحث للعديد من النتائج أهمها: أن الجامعات المصرية تحتل مكانة متدنية بين تلك التصنيفات، كما أن هذه التصنيفات تعتمد على تصنيف ومقارنة جامعات مختلفة في كل شيء تقريباً، بما في ذلك الموارد المادية والبشرية، وعدد ساعات العمل، وعدد العاملين ومؤهلاتهم، ونسبة المدرسين والباحثين إلى الطلبة إلى غير ذلك، وبالتالي فهي مقارنات غير صحيحة من وجهة نظر علمية بحتة، والتي تقتضي مقارنة أشياء أو مؤسسات علمية متماثلة في كل شيء، ولكن التصنيفات الحالية، تقارن جامعات غير قابلة للمقارنة أصلاً، ومن ثم يوصي البحث بضرورة تحول الجامعات المصرية إلى وحدات منتجة وبيوت خبرة مما ينعكس على توظيف قطاعات الجامعة التوظيف الأمثل في عصر اقتصاد المعرفة وهو ما سوف ينعكس على رفع تصنيف الجامعات المصرية أما نظيراتها العالمية، وانتهى البحث بوضع ثلاثة سيناريوهات مستقبلية لواقع الجامعات المصرية بين تلك التصنيفات

### الكلمات المفتاحية:

تصنيف الجامعات - معايير التصنيف - السيناريوهات

**Abstract:**

The current research handles the reality of the Egyptian universities, from a critical perspective, in the light of the international ranking standards. The research is limited to analyzing the most four famous universities' rankings in the world; namely: Shanghai, Times, Webometrics, and QS and through this analysis; the rank of the Egyptian universities was identified. The current research is implemented using the critical method which is considered to be one of the qualitative methods. The research is finalized to a number of significant results; one important result is that these rankings are determined according to the comparison and the ranking of different universities in various aspects; including the human and financial resources, the number of working hours, the number and the qualifications of the employees, the percentage of teachers and researchers in comparison with students' number and so on. Thus, from a scientifically point of view, these comparisons are considered to be incorrect because making such comparison required these scientific institutions to be similar in all aspects from the beginning. The current rankings are determined according to comparison between universities which are, basically, invalid to be comparable. From this point, the current research recommends the necessity of changing the Egyptian universities into productive experienced institutions because this will help to make a good use of the university systems in the knowledge economy era and, as a result, this will positively reflect on elevating the rank of the Egyptian universities over the other international ones. The research is finalized by suggesting three future scenarios for the reality of the Egyptian universities among those rankings.

**Key Words:**

University ranking- Ranking standards- Scenarios

## تمهيد:

يشهد التعليم الجامعي في العصر الحالي توسعاً غير مسبوق وذلك نتيجة التسابق من قبل أفراد المجتمع في الطلب الاجتماعي عليه، الأمر الذي يتطلب تقويمه وتصنيف مؤسساته، فقد أصبحت عملية التقويم والتصنيف من القضايا التي تشغل الآن كثير من أفراد المجتمع سواء أكانوا أولياء أمور أم جهات مرتبطة بسوق العمل حيث يلجأوا إلى أدلة لإرشادهم بمؤشرات لتصنيف الجامعات لمعرفة الجامعات المميزة والمتوسطة والضعيفة مما يسهل عليهم اتخاذ القرار باختيار الجامعة أو الكلية الملائمة والتي تحقق لهم الهدف من مواصلة التعليم الجامعي.

ومن جانب آخر تعمل كل جامعة على استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلاب في إطار المنافسة العالمية فالجامعة التي تقدر عملاتها تساعد في الوصول للأداء المرتفع خاصة في عصر المعرفة والمعلومات الذي لم يعد يعترف بعمالة نمطية وإنما تعتمد على العناصر التي تتسم بالتميز وتعدد المعارف وتنوعها، والحاكم الأساسي في ذلك وجود مؤشرات يتم الاستدلال بها في تصنيف الجامعات (محمد، ٢٠١٧، ٣٠)

ومن ثم أصبح البعض لا يرسلون أبناءهم للدراسة إلا في الجامعات المميزة لتصنيف إليهم وإلى مكانتهم، إلى أن دخلت في المنافسة والتحدي العديد من الجامعات والمعاهد العليا، ومع ازدياد أعداد الجامعات والمعاهد والكليات في الغرب على وجه الخصوص أصبح التنافس على أشده ليس فقط في استقطاب الطلاب الأثرياء والتميزين إليها، بل وكذلك الأساتذة والموظفين، وهكذا إلى أن أنشئت هيئات وأجهزة مستقلة للحكم على تميز الجامعات وتصنيفها سنوياً تصدر تقارير عن أفضل عشر جامعات على مستوى أمريكا، وكذلك على مستوى العالم (محمود، ٢٠١٤، ٢٦)، وأصبحت هذه التقييمات تنشر عبر وسائل الإعلام المختلفة، ومن خلال المواقع على الشبكات العالمية، وتلقى ردود أفعال تشبه جوائز نوبل أو الأوسمة.

ومن ثم يمثل التصنيف أهمية بالغة للجامعات حيث أنه يعطي مؤشراً يستدل من خلاله على موقع الجامعة بين الجامعات العالمية وفقاً للمعايير التي بُنيت عليها هذه التصنيفات،

وتعمل الجامعات على تلبية المتطلبات اللازمة للتوافق مع هذه المعايير وذلك من خلال تحسين بيئتها التعليمية وتمكين طلابها من الإجابة في جميع مجالات العمل والمسابقات الدولية وتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس في التعليم والبحث العلمي من خلال النشر الدولي للبحوث وحصد الجوائز العلمية لجذب الكثير من الاستثمارات وجذب أفضل الطلاب للالتحاق ببرامجها (الجامعة الأمريكية، ٢٠١٢، ٣).

وفي هذا السياق أكد تقرير التنافسية العالمية أن تصنيف الجامعات وما يتبعه من جودة التعليم الجامعي يعد واحدة من اثني عشرة ركيزة تقاس بها تنافسية الدول، ولكي تكون الجامعة قادرة على صناعة المستقبل والدخول للتنافسية ينبغي أن تتصف بصفات أهمها: الإبداع والتنافسية، والشفافية والاتجاه نحو الجودة (Schwab, 2009, 9).

ومن ثم أصبحت التصنيفات العالمية أداة مهمة، ومؤثرة، حيث تساعد على تسويق الجامعات. وكذلك تعد إحدى الآليات الجاذبة لتمويل الجامعات من خلال بعض الشركات التي تسعى لتطوير منتجاتها من خلال البحث العلمي وكذلك من خلال إقبال الطلاب على الالتحاق بها، ومن ثم تعزز المنافسة بين مؤسسات التعليم الجامعي خاصة في عصر اقتصاد المعرفة، وتؤثر على وضع وصنع السياسات، والقرارات التعليمية على المستويات العالمية، والوطنية، والإقليمية.

وانطلاقاً من كون التصنيفات العالمية للجامعات أصبحت محط اهتمام وأنظار الدول، والمؤسسات التعليمية، والأكاديميين والباحثين والطلاب، وكل المهتمين بالشأن التعليمي تسعى الجامعات لإيجاد ترتيب متقدم بها، ولم تكن الجامعات المصرية بمنأى عن هذا، ولكنها تسعى أيضاً إلى معرفة تصنيفها ووضعها عالمياً بين الجامعات، من خلال تجميع وتحليل الإنتاج العلمي الخاص بأعضاء هيئة تدريسها وباحثيها والمنشور عالمياً، من أجل حجز مرتبة متقدمة بين الجامعات، وهذا في الوقت نفسه يعد عامل ضغط على الجامعات المصرية نتيجة اختلاف الظروف والعوامل المجتمعية والسياسية والاقتصادية بين البيئة الجامعية المصرية والبيئة الجامعية الغربية فتصنيف الجامعات له من الأدوات

والمطالبات ما لم تتوافر في البيئة الجامعية المصرية الأمر التي جعل الجامعات المصرية تحتل مراتب متأخرة بمثل هذه التصنيفات.

وقد أكدت ذلك بعض الدراسات حيث أشارت إحداهما إلى العوامل التي أثرت على مكانة الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات، وخلصت إلى عدة نتائج، أهمها: أن هناك مجموعة من العوامل أثرت في ترتيب الجامعات المصرية عالمياً، منها: اختيار الوظائف القيادية في الجامعات المصرية في ضوء عوامل سياسية أكثر منها أكاديمية، وعدم وضوح الخطط المستقبلية للتعليم الجامعي، وضعف كفاءة وتجهيزات المعامل والمختبرات، وتقليدية مفهوم المكتبات الجامعية، مع قلة فقرها (مصطفى، ٢٠٠٨، ٩٥).

كما كشفت دراسة أخرى عن أهم الأسباب التي أدت إلى غياب معظم الجامعات العربية عن هذه التصنيفات العالمية، منها ما يتعلق بطبيعة التصنيف ومؤشراته التي لا تصلح لجميع الجامعات، ومنها ما يتعلق بمشاكل على مستوى الجامعات العربية نفسها (بوطبة، ٢٠١٣، ٧٣٠-٧٤٢).

من هنا جاءت فكرة الدراسة والتي تسعى لتناول واقع الجامعات المصرية بالدراسة النقدية للكشف عن دورها وتأثيرها في ترتيب الجامعات المصرية ولمراجعة وكشف السياسات التعليمية الجامعية، كما تتناول المعايير العالمية لتصنيف الجامعات أيضاً من منظور نقدي.

#### الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تصنيف الجامعات فتناولت بعض الدراسات العوامل المؤثرة في تصنيف الجامعات كدراسة (مصطفى، ٢٠١٨) والتي استهدفت التعرف إلى العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن من أكثر العوامل تأثيراً في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية: اختيار الوظائف القيادية في الجامعات في ضوء عوامل سياسية أكثر منها أكاديمية، وقلة وضوح الخطط المستقبلية للتعليم الجامعي، وضعف كفاءة وتجهيزات المعامل والمختبرات.

كما استهدفت دراسة (Billaut, et al, 2010) تقديم تحليل نقدي للترتيب الأكاديمي للجامعات العالمية والمنشور كل عام والمعروف باسم ترتيب شنغهاي، وكيف يبنى الترتيب وملاءمة المعايير واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن المعايير التي تستخدم ليست ملائمة وعلى الرغم من التغطية الإعلامية التي يتلقاها ترتيب شنغهاي إلا أنه لا يصنف كأداة مفيدة لمناقشة نوعية المعاهد الأكاديمية ولكن لكي يؤدي إلى اختيار الطلبة وأولياء الأمور الإصلاحات لنظم التعليم العالي.

وتناولت دراسة (Jeremic, 2011) أفكار جديدة في تقييم تصنيف شنغهاي ونقاط الخلاف التي غالباً ما تظهر في عمليات النشر المختلفة أن ترتيب شنغهاي حساس بالنسبة للوزن النسبي الذي ينتمي إلى كل متغير وقد توصلت الدراسة إلى وجود صلة ذات مغزى بقائمة تصنيف شنغهاي ولوحظ وجود بعض التناقضات بخصوص الجامعات الأوروبية.

كما استهدفت دراسة (Pandy, 2014) المقارنة بين التصنيفات العالمية للجامعات التي تعتمد على المعايير التقليدية مثل جودة التعليم ونوعية أعضاء هيئة التدريس ومخرجات البحث العلمي، وبين التصنيفات التي تعتمد على مواقع الإنترنت أيضاً المقارنة بين تصنيفين يعتمدان على مواقع الإنترنت وهما تصنيف ويبومتريك والتصنيف حسب شهرة الموقع الإلكتروني، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد اتفاقاً كبيراً بين تصنيف الويبومتريكس وتصنيف شنغهاي، كما أنه يوجد اتفاقاً أقل بين تصنيف الويبومتريكس وتصنيف التايمز، كما أظهرت الدراسة أنه يوجد اتفاقاً أقل نسبياً بين تصنيف ويبومتريكس والتصنيف حسب شهرة الموقع الإلكتروني.

وهناك من الدراسات التي أكدت على النشر العلمي كأحد العوامل المرتبطة بالتصنيفات كدراسة (صدقي، ٢٠١٥) والتي استهدفت الكشف عن مدى تأثير النشر الدولي كميّار لتصنيف الجامعات عالمياً وتأثير ذلك على ترتيب جامعة القاهرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة أن النشر الدولي للإنتاج الفكري تأثيره في تصنيف شنغهاي لجامعة جياو جونج، بإعطاء التصنيف وزناً نسبياً مقداره (٤٠%) لمعيّار جودة الأداء البحثي للجامعات والتي تقاس بعدد المقالات المنشورة في مجلات علمية دولية

محكمة، وكان لهذا المعيار أهميته في التصنيف، كما خصص تصنيف التايمز نسبة (٣٠%) من تقييمه للجامعات لمعدل النشر لكل عضو هيئة تدريس في المعيار الخاص بالاستشهادات وتأثير البحوث المنشورة.

واستهدفت دراسة ( Cakir,2015) التوصل إلى مقارنة لنظم ترتيب الجامعات القومية والعالمية بالنسبة لمؤشراتها ونتائج ترتيبها، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت إلى أن الترتيبات القومية تتضمن عدد أكبر من المؤشرات التي تركز بصفة أولية على المؤشرات التعليمية المؤسسية، أما نظم الترتيب العالمية تتجه إلى الحصول على مؤشرات أقل وتركز على الأداء البحثي.

كما تناولت دراسة ( جويلي، ٢٠١٦) محاولة تضيق الفجوة بين الجامعات المصرية والجامعات التي حصلت على ترتيب متقدم عالمياً، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة أن تستفيد الجامعات المصرية من المعايير الخاصة بتصنيف التايمز وكيو إس عند تحديث وتطوير أنظمتها وصولاً إلى التميز والاشترك في الإبداع العالمي، كما أكدت على ضرورة دعم التعاون والترابط بين الجامعات المصرية وبين الجامعات في الدول المتقدمة من أجل تطوير نظم التعليم الجامعي المصري.

واستهدفت دراسة (شعبان، ٢٠١٧) وضع آليات لتحسين ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف وتحليل الإطار المفاهيمي للتصنيفات العالمية للجامعات وتوصلت الدراسة إلى بعض الآليات لتعزيز كفاءة الجامعات العربية لتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية منها الاهتمام بجودة العملية التعليمية، والاهتمام بالتنمية المهنية للقيادات الجامعية والمواقع الإلكترونية للجامعات.

ومن الدراسات التي استهدفت وضع استراتيجية للوصول بالخدمات التعليمية بالجامعات المصرية إلى مستوى العالمية دراسة ( فرغلي، ٢٠١٨)، والتي استخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى تردي المكانة للجامعات المصرية في التصنيفات العالمية كما أنه يوجد العديد من الأزمات تعوق القدرة التنافسية على المستوى العالمي للجامعات

المصرية ومن أماكن الخلل التي تسببت في ذلك هو عجز الجامعات المصرية عن تلبية المتطلبات التي تفرضها معايير التصنيفات.

كما ركزت دراسة (التوم، ٢٠١٨) على طرق وأساليب لتحسين وضع الجامعات في ضوء بعض التصنيفات حيث استهدفت شرح معايير ويومتركس ومعرفة ترتيب الجامعات السودانية وفقاً لهذه المعايير، وسبل تحسين ترتيب موقع الجامعات السودانية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وقد خلصت الدراسة إلى احتلال الجامعات السودانية مراتب متأخرة في هذا التصنيف رغم الجهود التي تبذلها هذه الجامعات في العقد الأخير لذلك لا بد من زيادة الحضور والرؤية وإنشاء صفحات بلغات مختلفة وخاصة اللغة الإنجليزية، وترجمة الكتب والبحوث وإضافتها للمستودع الرقمي، والتعاون مع الهيئات المعنية بالبحث العلمي والنشر وتقديم التقدير والاعتراف العلمي لمن يقومون بالنشر العلمي، وإنشاء صفحة شخصية لكل الباحثين على جوجل الباحث العلمي، بحيث تساعده على حصر ونشر إنتاجه العلمي والفكري، كما ترفع هذه الصفحة تصنيف مؤسسته العلمية التي يتبع لها.

#### تعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتضح أن :

- تعدد الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت بالدراسة موضوع التصنيفات العالمية للجامعات، وأن هناك اهتماماً عالمياً بتحقيق مكانة متميزة بين الجامعات العالمية في التصنيفات.
- تنوعت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التصنيفات العالمية للجامعات وأن هناك اهتماماً من قبل الجامعات بالسعي نحو تحقيق وضع متميز في التصنيفات العالمية.
- تتميز الجامعات التي حظيت بترتيب متقدم بجودة عالية للتعليم ونوعية متميزة لأعضاء هيئة التدريس وإدارة رشيدة، وتمويل جيد، وإنتاج علمي وفكري متميز.



- تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على أهمية التصنيفات العالمية للجامعات كمؤشر لقياس أداء الجامعات المختلفة ومصدر الحصول على البيانات والمعلومات في الجامعة.
- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من خلال توظيفها في كتابة الإطار النظري.
- اعتمدت الدراسات السابقة على المنهج الوصفي والمنهج المقارن، أما الدراسة الحالية تختلف عنهم في استخدامها المنهج النقدي كمنهج للدراسة.
- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تناولها لموضوع تصنيف الجامعات من منظور نقدي وتحليل واقع الجامعات المصرية في ضوء التصنيفات العالمية، كما تتناول معايير تصنيف الجامعات العالمية من منظور نقدي .

#### مشكلة البحث:

تعد القدرة التنافسية للجامعات ميزة أو خاصية معينة تمتلكها الجامعات وتميزها عن غيرها من المؤسسات التعليمية الأخرى حيث أن التحدي الحقيقي التي تتعرض له الجامعات ليس بإنتاج أو تقديم المنتجات بل القدرة على الإشباع المستمر لحاجات ورغبات المستفيدين المتغيرة خاصة في ظل التغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة بالإضافة إلى التصنيفات المتعددة للجامعات التي تظهر في بلدان الدول المتقدمة (فرغلي، ٢٠١٨، ٢٠٢) والتي أصبحت تفرض نفسها على الواقع التعليمي في الجامعات على مستوى العالم ومنها الجامعات المصرية كما تفرض ضرورة الإرتقاء بالمنتجات الجامعية لتواكب تلك التغيرات.

وانطلاقاً من الدراسات التي سبق ذكرها في المحور السابق، وبالنظر أيضاً إلى واقع الجامعات المصرية وإلى نتائج تلك التصنيفات يلاحظ أنها بعيدة بشكل كبير عن مستوى الجامعات العالمية وبعيدة عن معايير تلك التصنيفات وبعيدة أيضاً عن تحقيق الميزة التنافسية؛ مما يعني تأخرها بشكل كبير عن اللحاق بركب التقدم العلمي، ويصبح المجتمع غير قادر على النهوض بمستوى القوى البشرية المتوفرة لديه؛ التي من المفترض أن تكون

عامل قوة، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة والتي تسعى بالنقد والتحليل لواقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية.

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ١- ما السياقات المفاهيمية لتصنيف الجامعات ؟
- ٢- ما أشهر نماذج للتصنيفات الدولية للجامعات؟
- ٣- ما موقع الجامعات المصرية في التصنيف الدولي للجامعات؟
- ٤- ما الرؤية النقدية لموقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات الدولية للجامعات في العالم ؟
- ٥- ما السيناريوهات البديلة لواقع الجامعات المصرية في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات؟

#### أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي فيما يلي:

#### - الأهمية النظرية:

قد يسهم هذا البحث في الإضافة النظرية في مجال تصنيف الجامعات، كما قد يساعد في توضيح بعض المفاهيم والتوجهات الفكرية لتصنيف الجامعات، كما يستمد البحث أهميته من أهمية الدور الذي يقوم به التعليم وضرورة الإصلاح الفعلي للمنظومة الجامعية، وخاصة مع انتشار مفاهيم الاقتصاد المبني على المعرفة والمعلومات حيث توجه الجامعات نحو المنافسة العالمية ورغبة الجامعات المصرية في تحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية، كما ترجع أهمية البحث أيضاً في أن التصنيفات العالمية للجامعات أصبحت إحدى وسائل التقويم للجامعة والحكم على مدى جودة الجامعة.

#### - الأهمية التطبيقية:

يفيد البحث متخذي القرار في التعرف على ترتيب الجامعات المصرية وموقعها بين

التصنيفات العالمية، ويسهم البحث بتزويد القيادات الجامعية ببعض الآليات والمقترحات لاستيفاء معايير التصنيفات العالمية والحصول على ترتيب متقدم بها.

#### أهداف الدراسة:

يهدف البحث الحالي إلى:

- 1- التعرف إلى تصنيف الجامعات من حيث المفهوم والنشأة ومبررات الاهتمام بالتصنيفات العالمية للجامعات.
- 2- التعرف إلى أشهر التصنيفات الدولية للجامعات.
- 3- رصد وتحليل موقع الجامعات المصرية في التصنيف الدولي للجامعات.
- 4- تقديم رؤية نقدية لموقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات، كما يتناول البحث نقداً لمعايير تلك التصنيفات.
- 5- تقديم بعض السيناريوهات البديلة لواقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات.

#### منهج البحث:

يستخدم البحث المنهج النقدي والذي يعد أحد المناهج الكيفية التي ترى الجانب الكمي في سياق الجانب الكيفي بالإضافة إلى كونه طريقة للتحليل والتركيب في آن واحد، وينطلق المنهج النقدي من فرضية أن التحليل والتفسير لا ينبغي أن يقف عند الظواهر كما تظهر للباحث جزئية منفردة، وإنما يسعى إلى متابعة الظاهرة في أعماق التي تمتد إليها حتى يراها في ترابطاتها وتقاطعاتها وتفاعلاتها مع غيرها من الظواهر أو النظم، كما يقوم على معايشة الباحث موضوع بحثه معايشة تعكس وعيه بعناصر الظاهرة التي يعني بدراستها وبشبكة العلاقات التي تربطها بما يحيط بها ( المنوفي، ٢٠٠٠، (١٠٩-١١٤)).

وقد حددت الباحثة بعض منطلقاتها البحثية في ضوء الخصائص السابقة للمنهج النقدي- كما يلي:

- الأخذ بمفهوم العوامل المتعددة، فتصنيف الجامعات كأحد الموضوعات الاجتماعية والتربوية من التعقيد بحيث لا يمكن إسناد تفسيرها إلى عامل أو سبب واحد؛ نظراً لتداخل العوامل والسياقات المجتمعية المرتبطة به.
- مراعاة السياق والتطور التاريخي لتصنيف الجامعات والظروف المجتمعية لواقع الجامعات. المصرية.
- نقد وتفسير واقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات.
- نقد وتفسير معايير تصنيف الجامعات العالمية.

### مصطلحات البحث:

يتضمن البحث المصطلحات التالية :

### تصنيف الجامعات:

يعرف تصنيف الجامعات بأنه مجموعة من القوائم للجامعات يتم إعدادها بناءً على مجموعة من المؤشرات يتعلق بعضها بالبحث العلمي والنشر والبعض الآخر يعتمد على إجراء المسوح (Mahasse,2014,1).

ويمكن تعريف تصنيف الجامعات إجرائياً بأنه عملية يتم من خلالها ترتيب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وفقاً لمجموعة من المعايير يتم تحديدها من قبل هيئات عالمية.

### حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما يلي :

### ١- الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على أشهر أربعة معايير لتصنيف الجامعات في العالم وهي تصنيف شنغهاي وتصنيف ويومتركس، وتصنيق كيو أس، وتصنيف التايمز، وقد تم

الاقتصار على هذه التصنيفات باعتبارها الأشهر في مختلف دول العالم والتي يتم العمل والأخذ بها في معظم الجامعات.

## ٢- الحدود الزمنية:

ويتضمن دراسة موقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات للعام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٩.

## خطوات السير في البحث:

يسير البحث وفقا للمحاور التالية:

- **المحور الأول:** ويتناول السياق المفاهيمي لتصنيف الجامعات من حيث المفهوم والنشأة والأهمية، ومبررات التوجه لتصنيف الجامعات وأهميتها.

- **المحور الثاني:** ويتناول أشهر أربعة تصنيفات يتم العمل بها في مختلف دول العالم.

- **المحور الثالث:** ويتناول موقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات العالمية.

- **المحور الرابع:** ويتم من خلاله طرح رؤية نقدية لواقع الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيفات، كما يتناول البحث نقداً لمعايير تلك التصنيفات.

- **المحور الخامس:** ويتناول بعض السيناريوهات البديلة لوضع الجامعات المصرية وفيما يلي تناول المحاور السابقة :

## المحور الأول: السياقات المفاهيمية لتصنيف الجامعات (المفهوم- النشأة -

### مبررات التوجه الأهمية)

من خلال هذا المحور يتم تناول مفهوم تصنيف الجامعات بالدراسة والتحليل كما يلي :

#### أ- تصنيف الجامعات:

أصبحت تصنيفات الجامعات من الحتميات الضرورية، خاصة في ظل التنافسية بين الجامعات فهي لم تعد تجرى من باب الرفاهية كما يظن البعض، وإنما هي ضرورة

حتمية فرضتها طبيعة التغيرات السريعة التي تشهدها المجتمعات في كافة الجوانب والتي تعد إحدى عوامل الضغط على الجامعات العربية بشكل عام والجامعات المصرية بشكل خاص نظراً لاختلاف الظروف التي نشأت فيها تلك التصنيفات بالنسبة للبيئة المصرية؛ بالإضافة إلى أهميتها في عملية صنع القرارات الجامعية الأمر الذي جعلها ذات أهمية، مما أدى إلى تعدد التوجهات والرؤى التي سعت إلى توضيحها وتناولها، ومن ثم اختلفت وجهات نظر الباحثين حولها وبالتالي تعددت تعريفات التصنيف للجامعات وعليه تعرض الدراسة بعضاً لهذه المفاهيم :

يعرف بأنه الدرجة الكلية التي تحصل عليها الجامعة في أحد التصنيفات العالمية للجامعات وذلك بالاستناد على مجموعة من المعايير والمؤشرات والعمليات الحسابية وبالتالي يتم تحديد ترتيبها من بين عدد الجامعات المتقدمة للحصول على ترتيب وفق تصنيف معين وفقاً للدرجة التي حصلت عليها ( البربري، ٢٠٠١، ٩).

كما يعرف بأنه نظام ترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي والعلمي أو الأدبي ويعتمد هذا الترتيب على مجموعة من الإحصاءات أو الاستبانات التي توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين (Kobashi, 2010, 169).

كما يعرف بأنه " منهجيات تحددها جهات وهيئات مستقلة تهدف إلى ترتيب جامعات العالم وتصنيفها بالاعتماد على القياس الكمي لمجموعة محددة من المعايير والمؤشرات، وتصدر في صورة تقارير دورية سنوية " ( عبد الحي، ٢٠١٤، ٩١)

وتُستخدم عدة مفاهيم مترادفة للتعبير عن الجامعات المتميزة أو المصنفة، مثل : جامعات النخبة العالمية، وجامعات عالمية المستوى، والجامعات من الطراز العالمي، والجامعات البحثية

العالمية، والجامعات الرائدة، إلا أنه لا يوجد تعريف واضح ومحدد لهذه الجامعات، وتخلص إحدى الدراسات في تقرير تحدي إنشاء جامعات نخبة عالمية إلى أنه : يرجع سبب النتائج المرتفعة لهذه الجامعات في مجال الخريجين المطلوبين والأبحاث المتقدمة ونقل التكنولوجيا إلى :

ثلاثة عوامل أساسية تتميز بها هذه الجامعات (Salmi,2009)، هي:

- ١- النسبة المرتفعة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
- ٢- توافر موارد تساعد في إثراء التعليم وسهولة إجراء الأبحاث المتقدمة.
- ٣- تميز الإدارة وتشجيعها على الرؤية والتخطيط الاستراتيجي والابتكار والمرونة التي تساعد في اتخاذ القرارات وإدارة الموارد، دون أن تعوقها البيروقراطية.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف تصنيف الجامعات بأنه طريقة يتم من خلالها جمع المعلومات لتقويم الجامعات وفقا لمعايير وقواعد يتم الاستناد عليها، وتقديم الجامعات في ترتيبات بناء على هذه المعايير، ومن ثم يعمل التصنيف على تعزيز المنافسة بين مؤسسات التعليم الجامعي كما تعد قوة وأداة لإحداث التغييرات في الجامعات. ويمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات بخصوص تصنيف الجامعات كما يلي:

- تتولى مؤسسات مختصة عملية إعداده بشكل مستقل.
- يتم مقارنة الجامعات بعضها ببعض وفق منهجية معينة ومجموعة من المعايير.
- ترتب الجامعات المتنافسة تنازليا من الأفضل إلى الأسوأ.
- تعد الجامعات المصنفة عالميا هي تلك الجامعات التي لديها السمات الأساسية مثل: توافر أعضاء هيئة تدريس مؤهلين، وجودة التعليم والتعدد في مصادر التمويل وطلاب دوليين.
- يعد التصنيف العالمي أداة لبيان ما يحدث من تغييرات بمرور الزمن في الوضع المحلي والعالمي لكل جامعة.

#### ب- سياق النشأة :

يرجع تاريخ الجامعات في العالم إلى بداية القرن التاسع عشر وبالتحديد إلى فيلهيلم فون هومبولدت Humboldt Wilhelm von -أحد مؤسسي جامعة برلين- وقد كانت وظائف الجامعات تقتصر على التعليم وإعداد المتخصصين في مجالات متعددة مثل الطب والقانون وغيرها من المجالات (قاسمي & سليمان، ٢٠١٦، ٧٩)، أما البدايات الأولى لفكرة تصنيف الجامعات فترجع إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ظهرت

عدة دراسات أوروبية لمعرفة تقييم نوعية المؤسسات والحكم على أداء الباحثين فيها من خلال تحديد ما إذا كانت الوراثة أو البيئة العامل الرئيسي في إنتاج الأشخاص المميزين والعباقرة، حيث تم إجراء دراسة من قبل العالم الانجليزي Alick Macan المنشورة عام ١٨٩٠م والتي كانت بعنوان " من أين نحصل على أفضل رجالنا؟ " "Where We get our best men"، و كان الهدف من هذه الدراسة معرفة الجامعات التي تخرج ألمع الشخصيات، وركز فيها على خصائص الشخصيات البارزة حينذاك والتي تتمثل في العائلة، ومكان الولادة، والجامعة الذين تخرجوا منها، وخلصت الدراسة لتصنيف خاص للجامعات التي كانت موجودة حينها مستندًا على عدد خريجها من الشخصيات البارزة (الصدقي، ٢٠١٤، ٩)، ومن ثم يركز هذا التصنيف الأولي على الأشخاص المتميزين بالجامعات حينذاك.

وقد أستمّر هذا الاعتقاد طويلا لدى الأكاديميين على الساحة العالمية، ومما ساعد على انتشار هذا الاعتقاد أنه لم تكن توجد مؤسسات مسئولة عن تقييم مؤسسات التعليم العالي في ذلك الوقت وكان التصنيف يتم على أساس مدى كفاءة الخريجين وتميزهم، وبالتالي كان التصنيف يتم بشكل محلي.

وقد شهدت الفترة من ١٩٥٩م إلى ٢٠٠٠م ظهور تصنيفات متعددة لكنها كانت تركز على أصالة الجامعة وسمعتها أكثر من الأصل الأكاديمي مستندة على الاستشهادات العلمية ففي عام ١٩٩٣ ظهرت التجربة البريطانية عندما نشرت صحيفة تايمز TheTimes Higher Education Supplement أول قائمة لتصنيف الجامعات وتتولى هذه الصحيفة نشر قوائم الجامعات سنويا، بالإضافة إلى تقرير أفضل تصنيف عالمي الذي ظهر عام ١٩٨٣م، والذي تزامن مع التحول الأيديولوجي نحو الأسواق، وتحسين حراك وانتقال الطلاب وتنمية الطبقة المتوسطة، وهذا التصنيف يضم حوالي (١٨٠٠) كلية وجامعة، وينتج العديد من التصانيف المتخصصة والمهنية؛ فنجد في أوروبا أن مركز التعليم العالي في ألمانيا قد طور نظام تصنيفه القومي، وبدأ تصنيف مركز التعليم العالي في ألمانيا للجامعات عام 1998 م، وتوالت الدول الأخرى بأوروبا وخارجها في تطوير نُظْمُ التصنيف الخاصة بها (Robe&Myers, 2009, 10)



وفي الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨م فقد أعلنت هذه المرحلة عن وصول التصنيف العالمي لشنغهاي عام ٢٠٠٣م، وقد كانت له أهمية كبرى في ظل عالم تتزايد فيه المعلومات والعولمة، وتعتمد هذه التصنيفات بشكل رئيس على عوامل السمعة والاستشهادات، ولقد شهدت هذه المرحلة تغيرات عديدة في عناوين نظم التصنيف وعددها، وفي منهجيتها كما أنتج التصنيفان الخاصان ب( كيو إس والتايمز) أنواعاً أخرى من التصنيف، وتم جمعها من معلومات نظم التصنيف العالمية الخاصة بهم، كما ظهرت والعديد من نظم التصنيف الإقليمية في آسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية (Rauhvargers, 2013)، ثم بدأ توالي عقد المؤتمرات في هذا الشأن ففي عام ٢٠٠٥ م بدأ مركز الجامعات من الطراز العالمي التابع لجامعة شنغهاي

Center for World Class Universities المؤتمر الدولي الأول الذي أفاد في تقديم رؤية رؤساء الجامعات والباحثين في التطورات الدولية والوطنية والمحلية في هذا المجال؛ ثم جاء المؤتمر الثاني لجامعة خبراء التصنيف الدولي IREG-2 في مايو 2006 م في برلين، وقد شهد المؤتمر صياغة وثيقة برلين لمبادئ ضمان الجودة وحسن التطبيق في تصنيف مؤسسات

التعليم العالي، التي تعد الأساس الذي ينطلق منه معظم التصنيفات المعروفة، والمرجع للحكم على جودتها، ومنذ عام ٢٠٠٨م كانت الجامعات الضامن الأساسي لجودتها (سيد، ٢٠١٦، ٧٩)، ومن هنا توالى ظهور التصنيفات بين الدول وأصبحت التصنيفات أمراً ضرورياً للحكم على جودة التعليم والبحث العلمي بالجامعات.

ومن خلال العرض السابق لنشأة تصنيف الجامعات يلاحظ أن التصنيفات ظهرت في المجتمعات الغربية نتيجة لحاجة هذه المجتمعات من القائمين على إدارة هذه المؤسسات والطلاب وأولياء الأمور للمقارنة بين المؤسسات التعليمية في الدول المختلفة للاختيار من بينها ونتيجة لزيادة الطلب على التعليم الجامعي، ونظراً للسياسة السائدة في هذه المجتمعات والتي تستند إلى معرفة الجامعات المتميزة على أن البقاء للأفضل والأقوى.

أما في الجامعات المصرية فلم توجد هذه السياسة حيث يتم الحاق الطلاب بالكليات من خلال مكتب التنسيق وليس لديهم فرصة للاختيار سوى بمعيار مجموع الدرجات في الثانوية العامة، كما أن الجامعات في مجملها متساوية بالإضافة إلى أنه لا يوجد تمايز بين خريج جامعة وأخرى فكل الجامعات الحكومية تقع تحت اعتراف المجلس الأعلى للجامعات المصرية

ومن ثم يتضح أن تصنيف الجامعات أمريكي النشأة، وقد ظهر لحاجة الغرب له لتقييم مؤسساتها ثم فرض على الجامعات العربية -ومنها الجامعات المصرية- نتيجة لتبعية الجامعات العربية للجامعات الغربية مع اختلاف الظروف والعوامل المجتمعية.

وجدير بالذكر أن بداية تصنيف الجامعات بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان بمثابة حاجة للطلاب الجامعي ليختار الجامعة التي يؤهل فيها كفرصة عمل، وكذلك يعد حاجة للمؤسسات في سوق العمل للمفاضلة بين خريجي الجامعات المختلفة، وأن محاولة الجامعات المصرية لأن تدخل في مقاييس التصنيف جاء تقليدا لما يتم في المجتمعات المتقدمة ولكن ربما دون حاجة فعلية سواء من قبل الطالب والذي يوزع على الجامعات من خلال مكتب التنسيق ونظام القبول الإقليمي، وكذلك كل الخريجين سواء أمام سوق العمل.

### ج- مبررات ودواعي ظهور تصنيف الجامعات:

ظهرت التصنيفات العالمية للجامعات نتيجة للعديد من الأسباب و العوامل يتم ذكرها فيما يلي:

١. التنافس بين الجامعات العالمية ورغبة الجامعات في استقطاب أكبر عدد ممكن من الطلاب الأمر الذي يدر بدخل كبير للجامعات، ففي ظل توجه مؤسسات التعليم العالي في الدول التي تعمل من خلال مبدأ اقتصاد السوق بالمراهنة على امكانياتها الخاصة ومواردها الذاتية في مجال تمويل نفقاتها المختلفة، وهو ما يجعل التصنيف في هذه الحالة يتيح الفرصة للطلاب للتعرف على الخيار الذي يقدم الفوائد الأكاديمية، ومن ثم فإن قدرة الجامعة على استقطاب أكبر عدد ممكن هو رهين "

قيمة العلامة التجارية " فالطالب يختار المؤسسة الجامعية بناء على سمعة المؤسسة ( التباخ، ٢٠١٥، ١٠).

٢. ظهرت الحاجة لوجود التصنيفات نتيجة التوسع في مؤسسات التعليم العالي في العالم بالإضافة إلى تغير مفهوم الجامعة.

٣. ظهرت التصنيفات نتيجة للحاجة لأداة يمكن من خلالها تحديد مكامن الضعف والمعوقات التي تواجه المؤسسات من ناحية الجودة والكفاءة وتحديد أفضل الطرق والممارسات التي يمكن من خلالها التغلب على مكامن الضعف.

٤. لعب العامل السياسي دوراً في ظهور التصنيفات، حيث ازدياد الاقتناع والاعتراف العالمي بأن المعرفة هي قاطرة النمو الاقتصادي وإحدى أوجه التنافسية العالمية، وأن الجامعات هي العامل الأساسي في إحداث التنمية والتي تعد ضمن المؤسسات الرئيسية لاقتصاد المعرفة، الأمر الذي أكد لدى البعض أن المستوى التي تصل له الجامعات في التصنيف يعكس مستوى التقدم العلمي لبلادها.

٥. التغير في وظائف ومهام الجامعات فلم يعد دور الجامعة ينحصر في التعليم وإعداد المهنيين في مجالات الطب والصيدلة وغيرها من المجالات، بل اتسع مجالها وأهدافها فأصبحت أهداف الجامعة تجارية وربحية فرضتها معطيات البيئة وأصبحت اللغة السائدة هي اقتصاد السوق ( وزارة التعليم العالي بالسعودية، ٢٠١٣، ٣٠)

من خلال العرض السابق لدواعي ومبررات ظهور تصنيف الجامعات يتضح أن الجامعات الأوروبية والغربية ظهرت التصنيفات لديهم نتيجة لحاجاتهم إليها ونتيجة أيضاً لتوافر الإمكانيات المادية التي تؤهلهم للتنافسية فهم يعملون فعلاً بمبدأ اقتصاد السوق والجودة الفعلية، في حين أن الجامعات المصرية ليس لديها من متطلبات تلك التصنيفات إلا القليل، كما أن السياسات التعليمية المصرية تختلف كثيراً عن السياسات التعليمية التي ظهرت فيها التصنيفات فمثلاً في مصر لا يتم العمل من خلال اقتصاد السوق أو أن الطالب يختار المؤسسة التي يدرس فيها بناء على رغبته، فلماذا أذن تعمل الجامعات

المصرية من أجل التصنيفات فالحقيقة كل هذا العمل عبارة عن شعارات لاتفيد بأي شئ  
إصلاح الواقع المصري أليس من الأولى الاهتمام بإصلاح الواقع التعليمي فعلياً؟

#### د- أهمية تصنيف الجامعات :

أزدادت أهمية التصنيفات العالمية للجامعات وأصبحت تحتل قمة الموضوعات الأكثر  
أهمية وذلك لأنها تلبي رغبات طلاب العلم للحصول على معلومات دقيقة لمعرفة مكانة  
المؤسسات الجامعية وتصنيفها بالإضافة إلى أنها تسهم في تعريف نوعية وجودة المؤسسة  
في بلد معين على المستوى المحلي والعالمي، وتكمن أهمية تصنيف الجامعات أيضا في  
أنها تعطي الجامعة مؤشرا عن موقعها بين الجامعات العالمية وفقاً للمعايير التي بنيت  
عليها، ونظراً لأهمية تصنيف الجامعات في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية  
والتربوية فقد تم تقسيم الأهمية إلى :

#### ١- الأهمية الاقتصادية لتصنيف الجامعات :

تتمثل أهمية التصنيف الاقتصادية في أنه يمثل دوراً كبيراً للجامعات حيث تعمل  
الجامعة من خلال التصنيف على تحقيق ثلاثة عوامل رئيسية هي : الشهرة أو السمعة  
والمال والتميز؛ فالنسبة للسمعة أو الشهرة تكتسب الجامعة من خلال التصنيف سمعة أو  
شهرة حيث يفتح المجال أمام حركة التدويل والتبادل العلمي بين الجامعات وتكون  
الجامعة موضع جذب واستقطاب المزيد من الطلاب الوافدين من خلال سمعتها  
(صائغ، ٢٠١٥، ٣٢)، ومن ثم أصبحت السمعة أو الشهرة من أهم الأولويات التي تعمل  
الجامعة على تحقيقها.

أما بالنسبة للمال فتزداد أهمية التصنيف للجامعة من خلال تحقيق ترتيب متميز  
للجامعة وبذلك تحصل الجامعة على مصادر تمويل عديدة وذلك من خلال جذبها للكثير  
من الاستثمارات لدعم أنشطتها العلمية وتطوير برامجها البحثية وجذب أفضل الطلاب  
الأجانب للالتحاق ببرامجها (سيد، ٣٦)، ومن ثم فالطلاب يعتمدون على التصنيف  
كمصدر للمعلومات لاختيار الجامعات الذين يلتحقون بها.

أما بالنسبة للتمييز فمن خلال التصنيف تعمل الجامعات على تمييزها من خلال تجويد العمل بها وتطوير أنشطتها وتحسين أداء أعضاء هيئات التدريس بها سواء الأداء الأكاديمي أو الأداء البحثي (سيد، ٢٠١٨، ٣٧)، ومن ثم فإن التصنيف يدعم مبدأ التنافسية بين الجامعات بعضها ببعض .

## ٢- الأهمية السياسية للتصنيف:

ترجع أهمية تصنيف الجامعات من الجانب السياسي إلى أنها تمكن صناع القرار والقائمين على صنع السياسات معرفة المكانة التي تحتلها جامعاتهم بين جامعات العالم وإلى أي مدى يمكن أن تسهم الجامعات في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للدولة، كما أنها تساعد الدولة في تقييم أداء مؤسساتها مقارنة بباقي المؤسسات (سيد، ٢٠١٨، ٣٨).

ومن ثم يسهم تصنيف الجامعات في تقدم وازدهار الدول والمجتمعات من خلال معرفة نواحي القوة والضعف في الجامعة والعمل على معالجة أوجه القصور، كما تسهم في تعريف مؤسسات القطاع العام والخاص بالجامعات التي تحتل قوائم الترتيب العالمي، وتساعد الحكومة على تقييم مؤسساتها.

## ٣- الأهمية الاجتماعية للتصنيف:

ترجع أهمية تصنيف الجامعات من الجانب الاجتماعي إلى أنه يعمل على تهيئة بيئة تعليمية جاذبة ومتعددة الثقافات الأمر الذي يدعم التعاون والتنافس بين الجامعات، والكشف عن مدى مساهمة البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع (صائغ، ٢٠١٥، ٣٦)، كما ترجع أهمية تصنيف الجامعات في مساعدة الطلاب على اختيار الجامعة المناسبة لدراساتهم مما يؤدي إلى زيادة الحراك الاجتماعي بين الجامعات.

ومن ثم فتصنيف الجامعات أصبح أداة مهمة في تشكيل وعي المستفيدين سواء أكانوا طلاب أم أولياء أمور أم أعضاء هيئة تدريس بمكانة ومستوى الجامعة الذين يلتحقوا بها.

## ٤- الأهمية التربوية للتصنيف :

تظهر أهمية التصنيف التربوية في أنها تساعد على تدويل الجامعات حيث يعد التدويل أحد أهم التوجهات المعاصرة في التعليم العالي ويكمن مفهوم التدويل في التبادل الثقافي والمشاركة العلمية والبحثية والحراك الدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والشراكة مع الجامعات المتميزة والالتزام بالمعايير العالمية للجامعات ( شعبان، ٢٠١٧، ٣٨) حيث يسهم التدويل في إكساب الجامعات صبغة عالمية وإضفاء بعد دولي أو متعدد الثقافات على أنشطة التعليم بالجامعات، وكذلك ترجع أهمية التصنيف من الجانب التربوي في تعزيز الميزة التنافسية بين الجامعات.

وبالتالي يمكن القول أن أهمية تصنيف الجامعات يكمن في أنه يعزز المنافسة الدولية في التعليم العالي ويسهم بشكل كبير في خلق بيئة تعليمية جاذبة ومتعددة الثقافات والاتجاهات نحو التعاون والتنافس بين الجامعات، كما أنه يعمل على تحسين وتعزيز نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف في الجامعات ويكشف عن مدى إسهام البحث العلمي في حل مشكلات قائمة بالفعل، وبالتالي فهو يزيد من تنافسية الجامعات في نشر المزيد من البحوث والاهتمام بجودتها

كما يؤثر تصنيف الجامعات في اختيار الطلبة والخريجين لمؤسسات التعليم العالي ويفتح الأبواب للوصول إلى أفضل الفرص للحصول على الجامعات والمؤسسات التعليمية الأفضل والمناسبة.

ومن ثم نتلخص أهمية التصنيف العالمي للجامعات في :

- الثراء في إنتاج البحث العلمي في مختلف المجالات العلمية.
- التركيز على نوعية خريجي الجامعات ومستوياتهم.
- زيادة المساهمات التي تقدمها الجامعات للمعارف الحديثة.
- حضور الجامعات على شبكة المعلومات الدولية.
- المشاركة في عملية الإصلاح والتطوير.

هذا لأهمية التصنيفات في الدول المتقدمة التي أنشأت التصنيفات تبعا لحاجاتها إليها؛ أما السؤال ماذا يمثل التصنيف في مصر؟ لا توجد أهمية غير أنه تبعية لجامعات غربية لانتساب مستوى جامعاتنا مع مستواهم كما أن احتياجاتنا غير إحتياجاتهم، وما يمثله التصنيف من أهمية يتمثل في الشعارات والدخول للتنافسية في ظل واقع مريع صعب تغييره تسوده المركزية في إدارة شؤونه والمحسوبة هذا بالإضافة إلى قلة الإنفاق.

### المحور الثاني: أشهر التصنيفات العالمية للجامعات :

توجد العديد من التصنيفات العالمية للجامعات، وتباين هذه التصنيفات وفقاً لأهدافها وشمولية معاييرها وسمعتها العالمية، ونظرا لصعوبة كافة التصنيفات فإنه يتم تناول أشهر أربعة تصنيفات في العالم كما يلي:

#### ١- تصنيف جامعة شنغهاي (ARWU) Academic Ranking of World Universities

يعد تصنيف جامعة شنغهاي الأكثر شهرة في العالم والأكثر دقة ومصداقية حيث يتولى معهد التعليم العالم التابع لجامعة شنغهاي الصينية كل عام تصنيف لأحسن (٥٠٠) جامعة في العالم، وكان الهدف الأساسي من تصنيف شنغهاي هو مقارنة الجامعات الصينية بنظيراتها الغربية لتشخيص الخلل ونقادي مواضع التقصير في الجامعات الصينية بالنسبة للجامعات الغربية، ويستند هذا التصنيف على أربعة معايير (Marginson, 2007, ) 132) يتم من خلالها الحكم وقياس كفاءة الجامعة وجودتها وكل معيار من المعايير يتضمن مجموعة من المؤشرات الفرعية كما يلي.

## جدول (١)

## معايير تصنيف جامعة شنغهاي الصينية\*

الوزن النسبي	المؤشر	المعيار
١٠%	عدد خريجي الجامعة الحاصلين على جوائز مثل نوبل أو ميداليات عالمية أو أوسمة فليدز للرياضيات ومختلف التخصصات كجائزة البنك المركزي السويسري.	جودة التعليم
٢٠%	أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الحاصلين على جائزة نوبل أو ميداليات عالمية أو أوسمة فليدز للرياضيات ومختلف التخصصات.	جودة أعضاء هيئة التدريس
٢٠%	ب- كثرة الرجوع أو الاستشهاد بأبحاثهم	
٢٠%	الأبحاث المنشورة في أفضل مجلات الطبيعة والعلوم وفق آخر خمس سنوات تسبق التصنيف.	مخرجات البحث العلمي
٢٠%	الأبحاث المذكورة في كشاف العلوم الاجتماعية SSCI ودليل النشر العلمي SSIE ودليل النشر للعنوان للفنون والعلوم الانسانية خلال السنة التي تسبق التصنيف.	
١٠%	يتم حسابه من خلال مقارنة الدرجات التي تحصل عليها الجامعة في المعايير الثلاثة الأولى نسبة إلى عدد الكوادر الأكاديمية في الجامعة، وإنفاق الجامعة على البحث العلمي.	الإنجاز الأكاديمي مقارنة بحجم الجامعة

يُلاحظ من الجدول السابق أن هذا التصنيف ينطلق من أطر ربحية كما يعتمد على محتوى مواقع الجامعات في التصنيف وليس على نوعية التعليم، كما أنه لا يتماشى مع

• يمكن الرجوع إلى:

<http://www.shanghairanking.com/ARWU-Methodology-2019.html>



الواقع المصري وذلك بسبب معاييره الموحدة وإهماله الثقافات والبيئات التعليمية والاجتماعية.

كما يعد هذا التصنيف ذو أهداف ربحية وتجارية تؤثر على اختيار الطلاب للجامعة التي يرغبون الدراسة فيها، وعلى تمويل الجامعات ومشاريع البحث وعلى حجم الديون التي تتقل كاهل كثير من الطلاب الذين يستدينون لتحقيق أحلامهم في الدراسة في جامعات مصنفة عالمياً.

## ٢- تصنيف ويبومتر كس Webometrics:

يعد تصنيف ويبومتر كس تصنيف عالمي مشهور لترتيب الجامعات العالمية، ويتبع مختبر القياس الافتراضي Cyber Metrics Lab التابع للمركز الأعلى للبحث العلمي في إسبانيا وتابع لمؤسسة " كونسيجو Consejo Superior de Investigaciones Cienticas (CSIC)

وهي أكبر هيئة عامة للبحوث في إسبانيا، ويقدم كل نصف سنة تصنيفاً لأفضل الجامعات في العالم، وبدأ هذا التصنيف عام ٢٠٠٤م ويهدف إلى تقييم الجامعات مستنداً إلى معيار النشر على شبكة المعلومات، حيث يعتمد على المواقع الإلكترونية للجامعات العالمية ويقيس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية على الشبكة العالمية، وباللغة الإنجليزية ((Aguillo Fernández,2008,(234-244)&))، ويتضمن التصنيف المعايير التالية:

## جدول (٢)

## معايير تصنيف ويبومترزكس\*

المعيار	المؤشر	الوزن النسبي
حجم الموقع على الإنترنت	أ- عدد الأوراق المنشورة للباحثين بكل جامعة على الإنترنت. ب- عدد الملفات والوثائق المتوفرة للجامعة على الإنترنت.	٥%
الرؤية والتأثير للموقع	- عدد الروابط الخارجية التي تم الرجوع إليها على موقع الجامعة والواردة عن طريق محرركات البحث.	٥٠%
مخرجات البحث العلمي	أ- عدد الملفات من نوع Doc, Pdf, Ppt, Ps المنشورة من ٢٠٠٧، والخاصة بالجامعة موضع القياس والتقييم. ب- عدد المنشورات والاستشهادات الواردة في البحث العلمي.	١٠% ٣٥%

من خلال عرض التصنيف يتضح أنه يختلف عن التصنيفات الأخرى حيث يركز على الحضور الإلكتروني فقط للجامعات من خلال نطاق إلكتروني خاص، كما يقيم الدراسات والأبحاث من خلال تواجد الملفات الخاصة بها على موقع الجامعة .

## ٣- تصنيف كيو أس (QS): Quacquarelli Symonds

يتبع هذا التصنيف المؤسسة البريطانية ( كواواريلي سايمنس Quacquarelli Symonds ) التي تهتم بشئون التعليم العالي والتصنيف العالمي للجامعات وتهتم أيضاً

• يمكن الرجوع إلى: <http://www.webometrics.info/en/Methodology>

بالتصنيفات الإقليمية على مستوى دول شرق آسيا، وتهدف هذه المؤسسة إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي وجمع معلومات عن برامج الدراسة في مختلف الجامعات خاصة في تخصصات العلوم والتقنية ويستند هذا التصنيف على عدة معايير يتم من خلالها عمل مقارنة لأفضل (٨٠٠) جامعة في العالم، وقد أصدرت هذه المؤسسة أول تصنيف لها عام ٢٠٠٤م بالشراكة مع مجلة "التايمز" للتعليم العالي واستمرت الشراكة حتى عام ٢٠٠٩م حتى أستقل كل منهما بتصنيف عن الآخر، ويهدف تصنيف QS إلى تقييم الجامعات من حيث الريادة العالمية (Baty, 2010, 149)

### جدول (٣)

#### معايير تصنيف كيو أس •

الوزن النسبي	المؤشر	المعيار
٤٠%	- يقاس من خلال استبانات تستطلع آراء الخبراء في الجامعات من مختلف أنحاء العالم.	السمعة الأكاديمية
١٠%	- يقاس من خلال مسح عبر العالم.	سمعة صاحب العمل
٢٠%	- نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة الملتحقين بالجامعة.	جودة التعليم
٢٠%	أ- عدد الأبحاث التي يتم نشرها لأعضاء هيئات التدريس. ب- عدد مرات الاستشهاد بها في البحوث العلمية.	البحث العلمي ( عدد الاقتباسات)

• يمكن الرجوع إلى

<https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology>

الوزن النسبي	المؤشر	المعيار
٥%	آراء أصحاب العمل الخارجي جهات التوظيف في الخريج من حيث قدرته على الابتكار والإبداع وسلوكه الوظيفي.	ارتباط الجامعة بسوق العمل
٥%	أ- نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب إلى أعضاء هيئة التدريس المحليين. ب- نسبة الطلبة الأجانب إلى الطلبة المحليين بالجامعة.	الرؤية العالمية للجامعة

من خلال عرض هذا التصنيف يلاحظ أنه يتناول مؤشرات سطحية قد تخفي أكثر مما تبدي من الأوضاع المركبة داخل الجامعة كما أنه يتعمق في تناوله تحليل مقومات الجامعة إلى تقييم مستوى التعليم الذي تقدمه الجامعات المصنفة، وجودة بحوثها الأساسية والتطبيقية، وتوصيف قدرات خريجيها في المراحل التعليمية المختلفة

#### ٤ - تصنيف تايمز Times Higher Education Index :

ويعد هذا التصنيف السنوي من التصنيفات المتميزة في الأوساط الأكاديمية العالمية، وكان أول ظهور له في عام ٢٠٠٤م، وعرف حينذاك بتصنيف "تايمز إيديوكيشن كيو إس العالمي للجامعات"؛ نظراً لأنه كان يصدر مشاركة مع شركة- كواكرلي سيموندز QS المتخصصة في شؤون التعليم والبحث العلمي حتى عام ٢٠٠٩، ويشرف ملحق التعليم العالي في مجلة " التايمز" البريطانية والمعروفة اختصاراً بـ (THE) على هذا التصنيف ويتضمن هذا التصنيف خمسة معايير يتم من خلالها تصنيفه لأفضل (٤٠٠) جامعة في العالم ( عون وآخرون، ٢٠١٧، ٢٥٨)

#### جدول (٤)

#### معايير تصنيف التايمز\*

الوزن النسبي	المؤشر	المعيار
٣٠%	<p>أ- رأي الخبراء واللجنة التقييمية في عملية التدريس.</p> <p>ب- حساب نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس.</p> <p>ج- نسبة شهادات الدكتوراه إلى البكالوريوس.</p> <p>د- دخل المؤسسة مقارنة بالهيئة التدريسية.</p>	التعليم الجامعي والبيئة المحيطة
٣٠%	<p>أ- سمعة الجامعة بين نظيراتها ومدى تميز بحوثها وذلك من خلال الاستبانات.</p> <p>ب- إنتاجية البحوث ويتم حسابها عن طريق مقارنة حجم البحوث المنشورة والهيئة التدريسية للجامعة.</p> <p>ج- العائد المادي من البحوث.</p>	البحث العلمي
٣٠%	<p>- مساهمة الجامعة في نشر المعرفة ويتم قياسه من خلال معرفة عدد المرات التي يشار فيها إلى عمل منشور من قبل الجامعة على المستوى العالمي.</p>	تأثير البحث العلمي للجامعة
٢,٥%	<p>أ- الابتكار والاختراعات التي تقدمها الجامعة للصناعة.</p> <p>ب- مقدار الدخل الذي يعود على الجامعة من البحوث التي تقدمها للصناعة</p>	المردود المادي من الصناعة

\* يمكن الرجوع إلى:

<https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/world-university-rankings-2019-methodology>

الوزن النسبي	المؤشر	المعيار
٧,٥%	أ- نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب في مقابل أعضاء هيئة التدريس المحليين. ب- نسبة الطلبة الأجانب إلى المحليين. ج- إجمالي المنشورات البحثية للجامعة والتي حصلت على جوائز أو مكافآت دولية.	الحضور الدولي للجامعة

يتضح من خلال عرض تصنيف التايمز أنه أكثر شمولاً حيث يتضمن الوظائف الرئيسية للجامعة والتي تتمثل في التدريس والبحث العلمي والعلاقة مع قطاعات الصناعة، كما يحاول التوازن بين التدريس والبحث من خلال الأوزان النسبية لكل من معياري التدريس والبحث العلمي والنشر ويعطي أهمية أقل لكل من الابتكار الصناعي والبعد الدولي للجامعة.

وتختلف المؤشرات المعتمدة لقياس جودة الجامعات من مؤسسة إلى أخرى، وتتشابه الأنواع المختلفة لنظم التصنيف العالمية للجامعات في اعتمادها على التحليل الكمي للمخرجات العلمية وتجاهل المدخلات، متضمنة حجم ميزانية الجامعة؛ كما تغفل هذه النظم الوظيفة الاجتماعية للجامعات، ويعد التقييم الذي تقوم به جامعة شنغهاي الصينية سنوياً من أشهر نظم التصنيف؛ لاعتماده على تقييم مركب يقوم على مؤشرات متنوعة؛ حيث يعطي صورة شاملة لمستوى الجامعة وكفاءتها، في حين يحظى نظام تصنيف الوبومتركس الإسباني بأهمية كبيرة لقياس الحضور العلمي للجامعات على شبكة الإنترنت؛ نظراً لشموليته وارتباطه ببعض المؤشرات التي يستند إليها نظام تصنيف جامعة شنغهاي.

وبالنظر إلى كل تلك التصنيفات يتضح إهمالها لواحدة من أهم وظائف الجامعة وهي التعليم وذلك لصعوبة قياس جودة وأثر التعليم.

وبالنظر أيضا إلى كل تلك التصنيفات يلاحظ أنها تستند إلى :

- نسبة عالية من المواهب من أعضاء هيئة التدريس.
- موارد وفيرة لتقديم تعليم غني وإجراء بحوث متقدمة.
- تمتلك أساسًا معرفيًا يتوافق ويساير متطلبات الحاضر والمستقبل.
- إدارة ملائمة تشجع على الرؤية المستقبلية والمرونة التي تمكن الجامعات من اتخاذ القرارات وإدارة الموارد دون روتين.

وتلك الملاحظات تتوافر في الجامعات الغربية حيث المرونة في الإدارة وارتفاع معدلات الإنفاق؛ وعلى النقيض لا تتوافر في الجامعات المصرية حيث الروتين القاتل والديكتاتورية في الإدارة وانخفاض نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي.

مما سبق يتضح أن التصنيفات العالمية متعددة وتختلف معاييرها ومؤشراتها فبعضها يركز على جودة التعليم والبعض الآخر يركز على المخرجات الشاملة ومخرجات البحث العلمي، وعلى الرغم من أهمية التصنيفات إلا أنها يؤخذ عليها بعض السلبيات التي يتم تناولها لاحقًا.

### المحور الثالث: موقع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية:

فيما يلي يتم عرض موقع الجامعات المصرية في التصنيفات الأربعة المحددة للدراسة:

#### ١- موقع الجامعات المصرية في تصنيف شنغهاي:

يرصد الجدول التالي تصنيف الجامعات المصرية في تصنيف شنغهاي لأفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم للعام الجامعي ٢٠١٩م

## جدول (٥)

## موقع الجامعات المصرية في تصنيف شنغهاي\*

الترتيب العالمي	الجامعات المصرية	العام الجامعي
٤٠٠-٣٠١	جامعة القاهرة	٢٠١٩
٨٠٠-٧٠١	جامعة عين شمس	
٨٠٠-٧٠١	جامعة الاسكندرية	
٩٠٠-٨٠١	جامعة المنصورة	
١٠٠٠-٩٠١	جامعة الزقازيق	

من الجدول السابق يتضح غياب أغلب الجامعات المصرية عن تصنيف شنغهاي لأفضل (٥٠٠) جامعة في العام الجامعي ٢٠١٩م، حيث حصلت جامعة القاهرة على مستوى (٥٠٠) بينما أختفت باقي الجامعات المصرية عن أفضل (٥٠٠) جامعة ووصولهم لمراتب متدنية كجامعات الاسكندرية وعين شمس والمنصور والزقازيق في حين اختفاء باقي الجامعات المصرية عن هذا التصنيف وبالإطلاع على نتيجة التصنيف يلاحظ أن الجامعات الأمريكية تحتل قمة التصنيف.

## ٢- موقع الجامعات المصرية في تصنيف QS

يتضمن الجدول التالي تصنيف الجامعات المصرية في تصنيف كيو أس لأفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم للعام الجامعي ٢٠١٩م



## جدول (٦)

### موقع الجامعات المصرية في تصنيف كيو أس\*

الترتيب العالمي	الجامعة	العام الجامعي
٤٢٠	الجامعة الأمريكية	٢٠١٩
٥٣٠-٥٢١	جامعة القاهرة	
٧٥٠-٧٠١	جامعة عين شمس	
١٠٠٠-٨٠١	جامعة الأزهر	
١٠٠٠-٨٠١	جامعة أسيوط	

من الجدول السابق يتضح حصول الجامعة الأمريكية فقط على الترتيب رقم (٤٢٠) على مستوى العالم مع خروج كل الجامعات المصرية من تصنيف (٥٠٠) جامعة حيث حصول الجامعات المصرية الحكومية على ترتيب متأخر وخروجهم من تصنيف جامعات النخبة كجامعات القاهرة، وعين شمس، والأزهر، وأسيوط، مع اختفاء باقي الجامعات المصرية من هذا التصنيف، وقد يرجع ذلك لطبيعة التصنيف نفسه واعتماده على الوزن الكبير لآراء الخبراء بسؤالهم عن أفضل الجامعات واستبيان للسمعة وهي مسألة ذاتية.

### ٣- موقع الجامعات المصرية في تصنيف التايمز:

يتناول الجدول التالي تصنيف الجامعات المصرية في تصنيف التايمز لأفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم للعام الجامعي ٢٠١٩م

• يمكن الرجوع إلى:

<https://www.topuniversities.com/qs-world-university-ranking-2019>

## جدول (٧)

## موقع الجامعات المصرية في تصنيف التايمز\*

الترتيب العالمي	الجامعة	العام الجامعي
٦٠١ - ٨٠٠	الجامعة الأمريكية	٢٠١٩
٦٠١ - ٨٠٠	جامعة بنها	
٦٠١ - ٨٠٠	جامعة بني سويف	
٦٠١ - ٨٠٠	جامعة كفر الشيخ	
٦٠١ - ٨٠٠	جامعة المنصورة	
٦٠١ - ٨٠٠	جامعة قناة السويس	
٨٠١ - ١٠٠٠	جامعة الاسكندرية	
٨٠١ - ١٠٠٠	جامعة القاهرة	
٨٠١ - ١٠٠٠	جامعة الفيوم	
٨٠١ - ١٠٠٠	جامعة سوهاج	
٨٠١ - ١٠٠٠	جامعة طنطا	
١٠٠١	جامعة عين شمس	
١٠٠١	جامعة الأزهر	

\* يمكن الرجوع إلى:

<https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/world-university-rankings-2019>

من الجدول السابق يتضح خروج كل الجامعات المصرية عن نطاق تصنيف جامعات النخبة لأفضل (٥٠٠) جامعة في تصنيف التايمز، وحصول بعض الجامعات على مستويات متأخرة واحتلال مركز الصدارة في هذا التصنيف للجامعات الغربية.

#### ٤- موقع الجامعات المصرية في تصنيف ويبومتركس:

يوضح الجدول التالي تصنيف الجامعات المصرية في تصنيف ويبومتركس لأفضل (٥٠٠) جامعة على مستوى العالم للعام الجامعي ٢٠١٩م

#### جدول (٨)

#### موقع الجامعات المصرية في تصنيف ويبومتركس\*

الترتيب العالمي	الجامعة	العام الجامعي
٦٦٨	جامعة القاهرة	٢٠١٩
١٠١٦	جامعة الاسكندرية	
١١٦٣	الجامعة الأمريكية	
١٢٢٨	جامعة المنصورة	
١٤٣٠	جامعة عين شمس	
١٧١٧	جامعة أسيوط	
١٧٢٣	جامعة بنها	
١٧٩٢	جامعة الزقازيق	

من الجدول السابق يتضح خروج كل الجامعات المصرية عن نطاق تصنيف جامعات النخبة لأفضل (٥٠٠) جامعة في تصنيف ويبومتركس، حصول بعض الجامعات على مستويات متأخرة، وقد يرجع ذلك لتحيزه اللغوي واقتصاره على جانب ضيق في تصنيف

\* يمكن الرجوع إلى: <http://www.webometrics.info/en-2019>

الجامعات وهو النشر الإلكتروني، حيث لا يكفي حصر الإنجازات العلمية للجامعة في المنشورات الإلكترونية فقط.

والسؤال هنا لماذا تحتل الجامعات المصرية ترتيب متأخر في التصنيفات العالمية للجامعات؟ هذا ما يتم تناوله فيما يلي.

#### - عوامل تدني ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية:

توجد العديد من الأسباب والعوامل المرتبطة بتصنيف الجامعات المصرية بعضها يرجع لعوامل خاصة بالمجتمع المصري والبيئة الجامعية المصرية، والبعض الآخر يرجع لعوامل خارجية تفرض على البيئة الجامعية المصرية.

#### ١- تدني أوضاع أعضاء هيئة التدريس وهجرة العقول المصرية المتميزة إلى الخارج:

تؤكد العديد من المؤشرات على أن الكثيرين من أعضاء الهيئة التدريسية يعانون انخفاضاً واضحاً في مستوى مرتباتهم وبالتالي لتكفيهم لتوفير إحتياجاتهم الأساسية والمهنية كالكتب المراجع العلمية (بوطبة آخرون، ٢٠١٣، (٧٣٠-٧٤٢)) ويمكن التذليل على ذلك من خلال ما جاء به قانون تنظيم الجامعات لواقع الدخول والمرتبات لأعضاء هيئة التدريس، حيث تنص المادة رقم ( ٢٩٢ ) من قانون تنظيم الجامعات على " يمنح المشرف على رسالة الماجستير مكافأة قدرها أربعمائة جنيه ويمنح المشرف على رسالة الدكتوراه مكافأة قدرها ألف جنيه وذلك بعد مناقشة الرسالة، وإذا تعدد المشرفون قسمت المكافأة عليهم بالتساوي" (قانون تنظيم الجامعات، ٢٠١٤، ١٩٢)

ولاشك أن تدني أوضاع الهيئة التدريسية يؤثر على أداء المهام البحثية والتدريسية كما يدفع البعض إلى هجرتهم إلى البلاد المتقدمة وذلك بسبب قلة توافر البيئة العلمية الملائمة الأمر الذي يؤدي إلى نوع من عدم الاتزان ويجعل البيئة الجامعية بيئة طاردة لأبنائها المبدعين الذين يجدوا في الخارج من يحتضنهم وينميهم، مما يعرض المجتمع إلى التشتت والخلل العلمي على الساحة الدولية، مما ينتج عنه الخروج من قائمة التصنيفات العالمية نظراً لقلة وجود كفاءات متميزة قادرة على الإنتاج والابتكار، كما أن هجرة العقول ترجع للعديد من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع.

## ٢- ضعف مستوى الدوريات العربية المحكمة مقارنة بمثيلاتها الأجنبية:

تواجه الدوريات العلمية المحكمة أو المتخصصة التي تنشرها الكليات ومراكز البحوث الجامعية المصرية العديد من المشكلات، خاصة في الجانب التمويلي، ورغم مبادرة بعض الجامعات بنشر أعداد من هذه الدوريات رقميًا على شبكة الإنترنت إلا أن هذا المجهود لا يقارن بحجم العدد الكلي للدوريات المحكمة العربية، كما أن إتاحة قاعدة معلومات للرسائل والأطروحات الجامعية تمثل مشكلة أخرى خاصة في ضوء ما يتعلق بالقوانين المنظمة لعملية النشر والملكية الفكرية، والحقوق الموزعة بين الباحث، والمشرّف، والجامعة، كما تواجه الجامعات المصرية ضعف شديد؛ سواء في إصدارات الدوريات العلمية، أو الحصول على الأجنبية منها، وخاصة الدوريات العلمية المحكمة (ويح، ٢٠١٣، (٨٨-١٣٤)).

ومن ثم يتضح الضعف الشديد في مستوى الدوريات العربية بالمقارنة بالدوريات الأجنبية نظراً لضعف التمويل الذي يسهم بدوره في النشر العلمي.

## ٣- ضعف منظومة البحث العلمي :

تواجه منظومة البحث العلمي في الجامعات المصرية العديد من التحديات خاصة فيما يتعلق بالإمكانات المادية والبشرية؛ مما أدى إلى انخفاض جودتها، ومن مظاهر هذا الانخفاض : ضعف العلاقة بين البحوث النظرية وتطبيقاتها، وضعف الموازنات الخاصة بالبحث العلمي، وقلة الحوافز أو وسائل التشجيع لاختيار أفضل البحوث، بالإضافة إلى هجرة أساتذة الجامعات المصرية للبحث عن فرص أفضل في الجامعات العربية، والأوروبية، والأمريكية؛ للحصول على عائد مجز، بالإضافة إلى انخفاض فرص الحصول على بعثات خارجية لأعضاء هيئة التدريس؛ لتنمية قدراتهم العلمية، كما يعد النشر العلمي من أبرز الأسباب التي أدت إلى تراجع الجامعات المصرية؛ بسبب ما يواجه الباحث العلمي في مصر المتمثلة في مصادر المعرفة المختلفة كالمكتبات، وقلة الدوريات العلمية المتخصصة حديثة الصدور والتي تمثل عائقاً كبيراً أمام الباحثين، وضعف ارتباط الموضوعات البحثية المطروحة على الباحثين بخطط تنمية المجتمع، وضعف الوعي بأهمية البحث العلمي وجدواه في الاقتصاد

الوطني، وضعف العلاقة بين مراكز البحث العلمي وبين المؤسسات الإنتاجية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة البحوث العلمية المشتركة مع مؤسسات علمية دولية (الزبير، ٢٠١٣، ٢٩٠). كما افتقرت الجامعات المصرية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، وذلك لأن البحث العلمي أكاديمي في الجامعات المصرية بمعنى أن له هدفان أحدهما أنه يتم بهدف الترقية أي الانتقال من رتبة جامعية إلى رتبة أعلى، والآخر لغرض الكسب المادي أي الاستجابة لطلب مؤسسة أو هيئة حكومية أو خاصة في حين لا يوجد من يجري البحث العلمي بغرض المعرفة العلمية كما يوجد في الغرب وهذا يؤكد ضعف الصلة بين خطط البحث العلمي ومتطلبات التنمية في مختلف المجالات، بمعنى الشراكة بين المؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية ضعيفة وهذا ما أكدته دراسة (محمود، ٢٠٠٣، ٢٧)، حيث أشارت أن ضعف الشراكة بين مؤسسات البحث العلمي يؤدي إلى ضعف إنتاج المعرفة التي تسهم في عملية التنمية.

#### ٤- تحديات النشر الإلكتروني :

تواجه الجامعات المصرية العديد من التحديات الخاصة بالنشر الإلكتروني، منها (يونس، ٢٠١٦، ٣٧)

- الفجوة الهائلة بين حجم الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني للمعلومات العربية، فما هو متاح في شكل إلكتروني لا يمكن مقارنته بما تخزنه المكتبة العربية من مؤلفات ومعارف.
- المحتوى الأكاديمي والعلمي، فالدوريات العلمية المحكمة أو المتخصصة التي تنشرها الكليات ومراكز البحوث تواجه مشاكل متعددة في شكلها التقليدي، وعلى الرغم من مبادرة بعض الجامعات العربية بنشر أعداد من هذه المجلات رقمياً من خلال شبكة الإنترنت؛ إلا أن هذا المجهود لا يقارن بحجم العدد الكلي للدوريات العربية المحكمة، على جانب آخر تمثل إشكالية إتاحة قاعدة معلومات للرسائل والأطروحات الجامعية مشكلة أخرى خاصة فيما يتعلق بالقوانين المنظمة لعملية النشر والملكية الفكرية، والحقوق الموزعة بين الباحث، والمشرّف، والجامعة.

## ٥ - انخفاض جودة التعليم :

يواجه التعليم الجامعي المصري تحديات عديدة منها تأخر مستوى الجودة، سواء في المدخلات، أو العمليات، أو المخرجات، ومن مظاهر هذا التأخر: غلبة الطابع النمطي على الجامعات المصرية، من حيث تشابه الكليات المتناظرة في أقسامها العلمية وبرامجها التعليمية، وتزايد نسبة خريجي التخصصات الإنسانية عن التخصصات الطبيعية والتطبيقية، واعتماد المؤسسات التعليمية الحكومية على التمويل الحكومي فقط، وغياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة لدور التعليم العالي في مستقبل التنمية، واستثمار الموارد، وعدم وجود نظام محدد لمعايير تقويم الأداء الجامعي، وضعف ملائمة أعداد الطلاب المقبولين مع الموارد المتاحة؛ نتيجة تزايد أعداد الطلاب؛ بسبب تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، بالإضافة إلى تخلف قطاع المكتبات، والمعامل والتجهيزات (أحمد & تهامي، ٢٠١٢، ٢٤٥)، وتدهور البنية التحتية في الجامعات المصرية، والانشغال بالطرق والتقنيات التقليدية في العملية التعليمية، وغلبة نمطية البرامج والمناهج وطرق التدريس وإدارة المؤسسات، وتقليدية أعمال الاختبارات التي تقيس درجة الحفظ فقط؛ مما أدى إلى ضعف ارتباط الطالب بالأستاذ؛ الأمر الذي أثر بشكل واضح على مستوى جودة التعليم الجامعي، وضعف مواكبة الجامعات المصرية لمتطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار؛ نتيجة انخفاض كفاءتها، وهبوط مستوى خريجها، فزادت البطالة، ولم تعد الحكومة قادرة على استيعاب كل الخريجين.

مما سبق يتضح تعدد العوامل المرتبطة بتدني مستوى الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية هذا بالإضافة إلى طبيعة التصنيف نفسه فهي لا تصلح لجميع الجامعات؛ نظرًا لاعتماد التصنيفات على اللغة الإنجليزية بصفة أساسية، الأمر الذي أفقد الكثير من الجامعات المصرية إمكانية نشر إنتاجها العلمي، ليس فقط مجرد النشر، بل أيضا عدم إدخال الإنتاج المكتوب باللغة العربية في التصنيف، وبالتالي حرمت الجامعات المصرية من معظم إنتاجها الذي يمكن أن يساعد على إدخال الجامعات في المنافسة العالمية للجامعات، طبقا لمعايير تصنيف شنغهاي، وخير دليل على ذلك هو استمداد هذا التصنيف لمخرجاته

الإحصائية من "قاعدة بيانات طومسون رويترز" الخاصة بالنشر العلمي للبحوث الصادرة باللغة الإنجليزية؛ مما يدعو إلى ضرورة تصحيح هذا الاختلال، من خلال وضع معاملات خاصة بالجامعات غير الأنجلوفونية؛ كإعطاء وزن خاص للمقالات العلمية التي تنشر بغير اللغة الأم.

كما توجد العديد من الأسباب التي ترجع لغياب الجامعات المصرية في هذه التصنيفات يمكن إجمالها فيما يلي:

١. طبيعة هذه التصنيفات حيث إن هذه التصنيفات تقوم بتقييم الجودة في التعليم العالي، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد تعريف واضح وصريح لمفهوم الجودة.
٢. قلة شمولية التصنيفات حيث تركز بعض التصنيفات على الجانب البحثي فقط وذلك لسهولة قياسه، فتصنيف شنغهاي يعتمد في تقييمه على معايير تقوم أساساً على البحث فقط، كما أن المكانة المرموقة للجامعات البحثية تعد سبباً في كون البحث أهم معيار في التصنيفات العالمية.
٣. كما تركز بعض هذه التصنيفات في النشر العلمي على مجلات معينة، مثل مجلتي الطبيعة والعلوم، ولا يعتد بالمنشورات العلمية في غير هاتين المجلتين.
٤. ضعف مصداقية بعض التصنيفات: هناك بعض التصنيفات التي تعتمد في تقييمها لسمعة الجامعة على آراء مجموعة من الأكاديميين، لكن السؤال يبقى يطرح نفسه حول مدى مصداقية المعايير التي يتم الاعتماد عليها في عملية اختيارهم، كما يمكن أن يكون هناك تحيز في تقييمهم نحو جامعة معينة.
٥. كما أن الأخذ بآراء أرباب العمل أمر مشكوك فيه، فهل يمكن الأخذ بآراء جميع أرباب العمل، أم أنه يتم الأخذ بعينة فقط؟ وإذا تم أخذ عينة فقط فعلى أي أساس يتم اختيارها؟
٦. الاعتماد على النشر الإلكتروني: بعض التصنيفات تقوم أساساً على النشر الإلكتروني فقط، حيث أنه يوجد العديد من الجامعات التي لديها العديد من المنشورات لكن في شكلها الورقي والتي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، لكن هل زيادة النشر الإلكتروني يعبر دائماً عن جودة المنشورات العلمية؟



٧. الاعتماد على التحليل الكمي: بعض التصنيفات العالمية تعتمد في تحليلها على معايير كمية فقط هذه الأخيرة تعكس لنا بيانات في شكل أرقام لكن لا يمكن اعتمادها وحدها لأنها تكون قاصرة في بعض الأحيان وغير كافية للحكم عن بعض المعايير والمؤشرات (دهان، ٢٠١٧، ١٨٣).

### المحور الرابع: رؤية نقدية لواقع الجامعات المصرية في ضوء التصنيفات العالمية

يتناول هذا المحور دراسة نقدية لكل من وضع الجامعات المصرية ومعايير التصنيف العالمية وقد تم تناول واقع الجامعات المصرية من حيث البحث العلمي ونسبة الإنفاق عليه ولغة البحث العلمي، وجودة التعليم في الجامعات المصرية على اعتبار أنهما أهم المعايير الذي تستند إليهم التصنيفات كما، يتم تناول معايير تصنيف الجامعات أيضا بالنقد والتحليل:

#### أ- البحث العلمي

يعد ضعف الإنفاق على قطاع التعليم الجامعي والبحث العلمي من أبرز المعضلات التي تواجه الجامعات المصرية، حيث تحتل نسبة الإنفاق على البحث في مصر مرتبة من أدنى المراتب في العالم حيث لا تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر ٧٢, % من الميزانية العامة للدولة وهي نسبة بعيدة عن المعدل العالمي في هذا المجال والتي تتجاوز % 2.28 (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٥، ٩)، ولا تصل حتى إلى الحد الأدنى في العالم الأمر الذي يؤثر سلبًا على جودة البحث العلمي ومصداقيتها.

ومن ناحية أخرى يوجد انفصال تام بين البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية والخدمية بالإضافة إلى إجهاد القطاعات الإنتاجية والخدمية عن تمويل برامج البحث العلمي والإسهام في ميزانية الجامعات، حيث يأتي ٨٩% من الإنفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية بشكل عام من مصادر حكومية، ولا تسهم القطاعات الإنتاجية والخدمية إلا بنسبة 3% فقط، بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة على ٥٠% فعلى سبيل المثال

تتراوح نسبة تمويل القطاع الصناعي للبحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان ما بين ٥٥% و ٧٠% من مجموع النفقات على هذا القطاع ويذهب مجمل الإنفاق الحكومي في البلدان العربية على البحث العلمي الذي تصل نسبته ٨٩% إلى تغطية رواتب العاملين كما أن الانخفاض الحاد في مرتبات الأساتذة لا يسمح لهم بالتفرغ للتعليم، فضلا عن البحث العلمي (الصدقي، ٢٠١٦، ٢٨)

ومن جانب آخر فإن البحث العلمي يواجه تحديات عديدة منها وجود مشكلات متعلقة بإعداد الباحثين، والفجوة بين المؤسسات الإنتاجية ومراكز البحث العلمي والجامعات، هذا بالإضافة إلى تأثر الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بمشكلات التمويل وصعوبة تطبيق نتائج البحوث في الواقع العلمي، وقلة وجود خرائط بحثية للأقسام العلمية، وكذلك تحديد الإمكانيات والفرص المتاحة لضمان جودة البحث العلمي في الجامعات المصرية، وهذا ما أكدته دراسة (أماني محمد شريف) والتي بعنوان الجودة البحثية في الجامعات المصرية والتي أوضحت أهم المشكلات والتحديات التي تهدد منظومة البحث العلمي في تسرب الأطر العلمية من الجامعات والمؤسسات العلمية، وقلة عدد الباحثين المتفرغين بسبب قلة الفصل بين الوظيفة التدريسية والوظيفة البحثية في الجامعات، وقلة عدد طلبة الدراسات العليا الذين يتدربون على البحث العلمي للاستفادة منهم، بوصفهم قوة عاملة نشطة في مشاريع البحث العلمي، والنزعة الفردية في إجراء البحوث وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، إلى جانب ضعف الإنفاق على البحث العلمي.

بالإضافة إلى تحديات البحث العلمي التي تواجه معظم الجامعات المصرية غياب سياسات شاملة لتأهيلها وفق المعايير العالمية لجودة البحث العلمي، وفقدان روح البحث الجماعي بين الباحثين كما أن ما ينتجه الباحثون العرب يعكس طموحاتهم الشخصية فقط، إما في تنمية مركزهم العلمي عالمياً أو في الاجتهاد بهدف الحصول على الترقية الأكاديمية فقط .

ومن الخصائص التي تنسم بها الجامعات المصرية وتشكل عائقاً أمام تطورها، أن معظمها جامعات تعليمية في المقام الأول، حيث يشكل طلبة مرحلة البكالوريوس ٩٠% من طلابها ، و ١٠% هم طلبة الدراسات العليا فقط، في حين توصف جامعات العالم المتقدم بكونها

جامعات بحثية حيث يشكل طلبة الدراسات العليا نسبة ٥٠% من مجموع طلابها (الصادقي، ٢٠١٦، ٣٠)، وقد يرجع ذلك إلى إجماع بعض الطلاب عن الالتحاق ببرامج الدراسات العليا نظراً لإرتفاع تكاليف هذه البرامج، هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي يجدها الطلاب أثناء فترة الدراسة مع المشرفين.

وتواجه الجامعات المصرية تحدياً آخر يعوقها عن وجودها في المراتب الأولى للتصنيفات العالمية وتتمثل في غياب المنافسة فيما بينها وعدم تقديم حوافز مالية إضافية للجامعات الأكثر إنتاجاً للبحوث العالمية حيث تتعامل الحكومات إلى حد كبير مع كل الجامعات الحكومية على قدم المساواة فيما يتعلق بالميزانية وتعيين الموظفين، مما يجعل من الصعب جداً تعبئة الموارد اللازمة لإنشاء مراكز للتميز مع تركيز كبير على كبار الباحثين.

#### ب- لغة البحث العلمي

تعد لغة البحث العلمي من أهم المعايير التي تستند إليها معايير تصنيف الجامعات وتشكل لغة البحث العلمي أحد العوائق التي تقيد طموح الباحثين في الجامعات المصرية ويسهم هذا العائق إلى حد كبير في تأخر مراكزها في التصنيفات العالمية، حيث أن الاعتماد على المنشورات باللغة الإنجليزية يعزز تفوق بل وهيمنة الجامعات التي تعتمد على اللغة الإنجليزية، ويعد احتكار الإنجليزية لغة العلم عاملاً مؤثراً في انخفاض تصنيف الجامعات المصرية وغيرها من جامعات الدول غير الناطقة باللغة الإنجليزية فمن الملاحظ أن المراكز الأولى في مختلف التصنيفات تحتلها جامعات ناطقة باللغة الإنجليزية (الصادقي، ٢٠١٦، ٢٦).

وقد يرجع صعوبة النشر باللغة الإنجليزية للأبحاث المصرية إلى استغراق البحث وقتاً طويلاً من حيث التحكيم والنشر، وارتفاع أسعار النشر في المجالات الأجنبية حيث يتم الدفع بالعملة الصعبة وهذا يجد صعوبة حيث انخفاض مستوى الدخل لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية.

## ج- جودة التعليم .

تعد جودة التعليم أحد الجوانب التي تتعلق بواقع الجامعات المصرية وأحد المعايير التي تستند إليها معايير تصنيف الجامعات، فالواقع يشير إلى ضعف الجودة كما أن الجودة المعمول بها في مصر هي جودة ورقية أو شكلية دون تطوير حقيقي للجوهر فالتعليم الجامعي يواجه العديد من أوجه القصور منها خلل المنظومة التي تدير وتنظم العملية التعليمية، وهذه تعد أخطر مشكلة تواجه التعليم الجامعي فمعها المؤسسة الجامعية خواء بلا معنى أو شكل بلا مضمون حقيقي، حيث أن خلل أي منظومة تعنى أن تجرى سننها المالية والإدارية في إطار غير سليم أو صحيح يقتل الإبداع ويحارب التطور في ظل منظومة إدارية روتينية لا تستهدف الإصلاح هذا بالإضافة إلى ضعف تمويل التعليم والفجوة بين النظرية والتطبيق وتدني مخصصات التعليم والبحث العلمي، وربط التعيين والترقية بدرجة الولاء للنظم الحاكمة، إضافة إلى استمرار نزيف هجرة العقول العربية للخارج، وسيطرة الأجواء الطاردة للكفاءات والقدرات، مع انخفاض دخول الأساتذة، وعدم تقدير صناع القرار للعلم والعلماء.

من خلال العرض لواقع الجامعات المصرية يمكن تفسير أسباب تدني الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية فكيف تحظى الجامعات المصرية بمكانة متقدمة في التصنيفات العالمية في ظل ضعف الإنفاق على البحث العلمي، وضعف الجودة الفعلية في الجامعات المصرية؟، فمن الصعب الدخول في التنافسية في ظل غياب رؤية علمية واضحة، والابتعاد عن الاهتمامات المحلية ونقص الكوادر واستيراد المعرفة بدلاً من إنتاجها، والفساد وضياع الأولويات وانتشار الرشوة والوساطة في توظيف الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب في الوقت غير المناسب هذا بالإضافة إلى اللامبالاة والسطحية وعدم الثقة بالنفس والتبعية التي وصلت إلى استيراد كل شيء، بما في ذلك المناهج والأساتذة وأسماء الجامعات وفروعها، ومن ثم فالأمر يتطلب الإصلاح الفعلي وإصلاح المنظومة الجامعية، إزالة فكرة التصنيف الجامعي من السياسة التعليمية وعدم جعلها هوساً وهدفاً بحد ذاتها لأن أهداف التصنيف تعد أهداف ربحية، وضرورة تبني رؤية واضحة

للإصلاح في الظروف المجتمعية الراهنة وفي ظل الواقع المصري ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه المشكلات.

### • رؤية نقدية للمعايير العالمية للتصنيفات

فيما يلي يتم تناول نقدا لكل تصنيف من التصنيفات التي تم الإشارة إليها

#### أ- انتقادات لتصنيف شنغهاي

بالرجوع لتصنيف شنغهاي يتضح ما يلي:

- تأثر صناع القرار وقيادات الجامعات التي جعلت مؤشرات التصنيف أهدافا رئيسة للجامعات، والتركيز على جودة البحث أكثر من جودة التدريس؛ مما أفقد بعض الجامعات التركيز على رسالتها الأساسية في التدريس وخدمة المجتمع حيث يحتل معيار البحث العلمي (٤٠%) من الوزن النسبي لباقي المعايير، وقد وصف "ديل Dill" التصنيف بأنه لعبة، وأنه لا يراعي الفروق بين التخصصات، حيث تستفيد منه التخصصات التطبيقية الطبية الحيوية، والعلوم التجريبية أكثر من غيرها، بل إن أكبر لعبة للتصنيف هي عملية تحديد الترتيب للجامعات، حيث لا تعلم معظم الجامعات كيف تستخدم البيانات الخام التي يقدمونها للمصنفين في صنع التصنيفات، وهذا يشير إلى هيمنة وسطوة الهيئات العالمية الغربية الواضحة لتلك التصنيفات وانسحاق الجامعات العربية بشكل عام ورائها (درندري، ٢٠١٢، ١١٢).
- يعتمد تقييم شنغهاي لمستوى التعليم وجودته على عدد خريجي الجامعة الحاصلين على جوائز نوبل في مختلف الفروع وميدالية فيلدرز، وهذه المسألة تثير الجدل؛ لأن جودة التعليم أو حتى الإنجاز العلمي في الجامعة من الصعب تقييمها بعدد الخريجين الحاصلين على جوائز نوبل، فهذا المعيار قد يكون صالحا في حالات محدودة ولكنه لا يقبل التعميم بإطلاق.
- وفي ما يتعلق بتقييم جودة التدريس من خلال عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز نوبل في التخصصات العلمية إضافة إلى ميدالية (فيلدرز)، فإن هذا المؤشر لا يظهر الحقيقة في بعض الحالات، فقد يعمل مثلاً

شخص في جامعة (أ) في أثناء حصوله على جائزة نوبل على بحث أنجزه في أثناء عمله في جامعة (ب).

وقد يتخرج الفرد من إحدى الكليات المصرية وينتقل لإحدى الجامعات الأمريكية مثلاً ويحصل على الجائزة هناك فإلى من يحسب الفضل هل للجامعة الأم والأصل التي كانت الأساس في تعليمه أم يحسب للجامعة المبتعث إليها وهذا هو المعمول به حالياً الأمر الذي يشير إلى عدم الموضوعية.

- يؤثر وزن المؤشرات الممنوحة للعلوم الاجتماعية والاقتصاد في عدم وجود نوع من الإنصاف في تصنيف شنغهاي. فالجامعة الرائدة في هذه التخصصات قد لا تصنف بشكل جيد ما لم تكن رائدة في العلوم والطب، فكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية لا تحتل مراتب متقدمة لكونها تفتقد تخصصات في مجال العلوم الطبيعية والطب، على الرغم من ريادتها في العلوم الاجتماعية والاقتصادية<sup>(١)</sup>.

وجود تحيز للاقتباسات الأمريكية: لا شك في أن الجامعات الأمريكية هي الرائدة عالمياً في مجال البحث العلمي، غير أن ذلك لا يفي أن تكون هيمنة منشوراتها في الدوريات المدونة في الفهارس المعتمدة في التصنيف قائمة على نوع من المحاباة، وبالتالي لاتصنف الجامعات غير المتحدثة باللغة الإنجليزية في التدريس والبحث (الصدقي، ٢٠١٦، ٣٢).

- اعتماد التصنيف على المنشورات في الدوريات العلمية المصنفة والمنشورة باللغة الإنجليزية بالأساس قد لا يعكس حقيقة مستويات الجامعات التي لا تعتمد تلك اللغة بشكل أساسي.

١) انظر تطور ترتيب كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في تصنيف "شنغهاي" عبر الرابط <http://www.shanghairanking.com/World-University-Rankings/London-School-of-Economics-and-Political-Science.html>

- أن معايير التقييم في هذا التصنيف هي معايير انتقائية من طرف جامعة شنغهاي المكلفة بهذا التصنيف، وهذه المعايير الانتقائية تختلف من هيئة تصنيفية لأخرى، ولا توجد معايير ثابتة ومتفق عليها دولياً لكل الهيئات التصنيفية، وإن كان أكثر التصنيفات استقراراً هو تصنيف شنغهاي، بالإضافة إلى التفاوت في الأوزان النسبية المقترحة لكل معيار، كما توجد بعض جوانب الجودة المهمة لا تؤخذ بعين الاعتبار، ولا يمكن قياسها بالأرقام والأوزان.

- أن اللغة الإنجليزية هي لغة اللجنة الدولية المكلفة بتصنيف شنغهاي، وهذا يفسر نجاح الجامعات التي تنتمي إلى البلاد الناطقة بالإنجليزية في هذا التصنيف وغيره، وبالتالي لا يمكن تقييم كل جامعات العالم، ولا يمكن تقييم كل أنواع الدراسات، ففي بعض المجالات مثل الدراسات الحقوقية؛ فإن الأبحاث التي تنشر فيها تكون عادة بلغة الدولة المحلية، كما أنه في مجال العلوم الإنسانية لا يزال نشر الأبحاث العلمية يتم بشكل أساسي عن طريق الكتب، أو رسائل الدكتوراه، وهو الأمر الذي لا يقوم تصنيف شنغهاي بقياسه، وخير دليل على ذلك هو استمداد هذا التصنيف لمخرجاته الإحصائية من "قاعدة بيانات طومسون رويترز" الخاصة بالنشر العلمي للبحوث الصادرة باللغة الإنجليزية؛ مما يدعو إلى ضرورة تصحيح هذا الاختلال، من خلال وضع معاملات خاصة بالجامعات غير الأنجلوفونية؛ كإعطاء وزن خاص للمقالات العلمية التي تنشر بغير اللغة الأم.

#### ب- انتقادات لتصنيف التايمز

بالرجوع إلى تصنيف التايمز يتضح ما يلي

- توجد العديد من الانتقادات المتشابهة لهذا التصنيف مع تصنيف شنغهاي، ويتمثل أهم انتقاد لمعايير تصنيف "التايمز" في الاعتماد على استطلاع آراء النظراء لتقييم الجامعات، وقد يؤثر ذلك في موضوعيته حيث يتصف التصنيف بنوع من المزاجية والذاتية، كما أن المؤشر لا يمكن أن يتحقق من جودة البحوث التي تنشرها الجامعة ومستوى تعليمها وتدريبها أيضاً .

- كما يؤخذ على هذا التصنيف صعوبة التحقق من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في ترتيب الجامعات ولاسيما فيما يخص استطلاع آراء الأقران أو النظراء، ما يقلل من مستوى شفافية التصنيف، كما يعتمد على مؤشرات مختلفة أو تغيير قيمتها الأمر الذي يؤدي إلى إعطاء صورة غير واضحة؛ لأن الجهة المستهدفة من هذا التصنيف، بالأساس، هي الطالب المقبل على اختيار الجامعة التي سيدرس فيها. إذ يؤدي تغيير أوزان هذه المؤشرات من لائحة إلى أخرى إلى تغيير مركز الجامعات في التصنيف.

### ج- انتقادات لتصنيف كيو إس

بالنظر إلى تصنيف كيو أس يتضح ما يلي:

- يخضع مؤشر عدد الطلبة أو الأساتذة الدوليين (الأجانب) إلى تفسيرات مختلفة قد تؤدي إلى التلاعب بالنتائج؛ فهل يمكن أن يعد الطلاب المقيمون مع ذويهم في الدولة التي توجد فيها جامعاتهم ويحملون جنسيات أجنبية ضمن الطلبة الدوليين؟ ويسري الأمر ذاته على أعضاء هيئة التدريس الدولية الذين تنطبق عليهم هذه الحالة.

- بالنسبة لمؤشر إقبال الطلاب على الجامعة: فتوجد بعض الجامعات تفتح مجالاً واسعاً لتقديم طلبات الانتساب ولو لم تقبل هذه الطلبات للتسجيل النهائي، أو لم يلتحق الطلاب بالجامعات أصلاً، وهذا لا يمكن أن يعكس مستوى جاذبية الجامعات .

- يعتمد تصنيف مؤسسة (كيو إس) كثيراً على سمعة الجامعات: استطلاع آراء أرباب العمل الذين قد تتقلب آراؤهم، ما يجعل من الصعب الثقة بهذا الاستطلاع، الانتقاد هنا منصب على إعطاء رأي الأقران أو النظراء (٤٠%) من النتيجة الإجمالية، والملاحظة ذاتها تقال على مؤشر صاحب العمل (١٠%) حيث يسأل استطلاع الرأي أصحاب العمل تحديد الجامعات التي



يرون أنها تنتج أفضل الخريجين، وهذان المؤشران يؤديان إلى صبغة التصنيف بالطابع الذاتي.

- التركيز على السمعة أو الشهرة أكثر من التركيز على عمليات التعليم والتعلم.

#### د- انتقادات لتصنيف ويبومتركس

- هناك انتقادات كثيرة لمنهجية تصنيف "ويبومتركس" وعلى رأسها أن المركز الافتراضي للجامعات لا يعكس مكانتها الواقعية.
- اقتصره على جانب واحد وهو النشر الإلكتروني حيث لا يكفي حصر الإنجازات العلمية للجامعة في المنشورات الإلكترونية فقط.
- كثرة المادة العلمية المنشورة لا تعني بالضرورة جودتها فمن الممكن أن يدخل التلاعب بالنسبة لهذا المؤشر حيث يمكن لبعض الجامعات أن تزيد من النشر على مواقعها دون مراعاة أصالة المادة العلمية المنشورة.

#### نتائج البحث:

١. تعتمد هذه التصنيفات على تصنيف ومقارنة جامعات مختلفة في كل شيء تقريباً، بما في ذلك الموارد المادية والبشرية، وعدد ساعات العمل، وعدد العاملين ومؤهلاتهم، ونسبة المدرسين والباحثين إلى الطلبة إلخ، وبالتالي فهي مقارنات غير صحيحة من وجهة نظر علمية بحتة، والتي تقتضي مقارنة أشياء أو مؤسسات علمية متماثلة في كل شيء، ما عدا الصفات المستخدمة للمقارنة ولكن التصنيفات الحالية، تقارن جامعات غير قابلة للمقارنة أصلاً ولذلك فهي تصنيفات غير موضوعية ولا علمية، ولذلك ينبغي أن تتم المقارنة بين جامعات لها إمكانات متشابهة من كل النواحي، وإلا فالمنافسة غير متكافئة وغير صحيحة، والتصنيفات التي تنتج عنها لا قيمة لها علمياً.
٢. يكمن وراء التصنيفات قوى خارجية تتحكم في هذه التصنيفات لابعثها مستقبل الجامعات المصرية ولا يهتمها إلا خدمة مصالحها ومن ثم فإن مستقبل الجامعات المصرية مرهوناً بمقايير خارجية أو مصالح شخصية أي أنه يصبح معلقاً لعوامل لا دخل لإرادة المواطنين بها.

٣. التحول في طبيعة المنافسة بين مؤسسات التعليم الجامعي يحتم عليها إعادة التفكير في استراتيجياتها وفلسفتها وكل ما من شأنه التأثير على قدراتها للتمكن من الدخول إلى المنافسة العالمية وذلك من خلال تقييم الذات بصدق وتقييم المنافسين لتحدي إمكاناتهم وقدراتهم، ثم تعمل على تحديد الأنشطة والممارسات وفق تحليل تقييم الذات وتقييم المنافسين وهذا ما يحدث في الغرب فهم يحاولون معرفة منافسيهم وفي ضوء ذلك يتمكنوا من إعادة حسابتهم أما في مصر فلا يوجد صدق مع النفس أو مع المنافسين بل تكون التبعية للغرب واضحة في كل الأمور.
٤. أن هذه التصنيفات يمكن أن تدفع بالجامعات المصرية أن تسلك طرق ملتوية وتدفع أموالاً ثقل أو تكثر حسب قدرتها التفاوضية والمادية للتعاقد مع "أساتذة مشهورين" أو التفاوض مع المؤسسات التي تقوم بالتصنيف من أجل رفع رصيدها وسمعتها لاحتلالها ترتيباً متقدماً في تلك التصنيفات وهذا يعد مخالفاً للقواعد المهنية والأخلاقية.
٥. أن نجاح التصنيفات في المجتمعات الغربية والدخول في التنافسية مقترن بالجودة والنوعية في التعليم أي القدرة على تحويل ما يتم تعلمه إلى منتجات أو خدمات يمكنها المنافسة من خلال استجابة الجامعة لاحتياجات مجتمعاتها بما يجعل مواقع العمل والإنتاج ميداناً لاستخدام التعليم وتطبيق المعرفة فينعكس ذلك على قدراتها الإبداعية وتطورها؛ أما في التعليم الجامعي المصري فيتضح الانفصال التام بين التعليم واحتياجات سوق العمل كما أن المجتمع المصري يعد مستهلك للمعرفة دون إنتاجها .
٦. تستند التصنيفات إلى فلسفة أن الجامعات المتقدمة في التصنيف هي أكثر إنتاجية من غيرها حيث تفوق غيرها في جودة الأبحاث والتدريس والخدمات المجتمعية، رغم أن الواقع يشير إلى أن الجامعة قد تتميز في بعد من هذه الأبعاد وتخفض في الأبعاد الأخرى.
٧. تعتمد هذه التصنيفات على جودة البحث أكثر من اعتمادها على جودة التدريس كما أنها تتجاهل خدمة المجتمع لأن من الصعب تحديدها وقياسها.

٨. عدم عدالة التصنيفات حيث تتجاهل أو تقلل من شأن مؤسسات التعليم العالي التي لها اهتمامات تختلف عن اهتمامات الجامعات التي تركز على الأبحاث كما أنه يهمل الرسائل الأخرى للجامعات ومدى ملاءمتها للأغراض التي أنشأت من أجلها ولا يحقق التوازن ولكنه يوحي بأن الربح الجيد يؤدي إلى التدريس الجيد.
٩. أن التصنيفات الحالية ترفع من شأن جامعات معينة وأقطار خاصة يجعلها نموذجية لغيرها من الأقطار، فاهتمام الصين مثلاً بالإعلان عن التفوق في الأبحاث لأن ذلك عندهم يفهم على أنه نجاح في التعليم والتعلم ضمناً، وبالتالي إجبار الأقطار الأخرى التي لها نظام تعليم عال وطني على تقليد نظم البلاد التي أنشأت نظام التصنيف في التعليم العالي.
١٠. دعمت تلك التصنيفات فكرة سوق الجامعات العالمية حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي تقاس حسب موقعها على المقياس العالمي.
١١. يعد موقف الجامعات المصرية من تلك التصنيفات صعب للغاية أليس من الأولى بها التركيز على ضمان جودتها وتحقيقها خدمة احتياجات المجتمع وتوفير التخصصات اللازمة لها وسد حاجة سوق العمل المحلية قبل الدخول في سوق التصنيفات العالمية.
١٢. من خلال قراءة الباحثة وجدت أن هذه التصنيفات يسيطر عليها بعد تجاري/ ربحي حيث تجد لبعض جهات تصنيف الجامعات مؤسسات إعلامية صحفية ربحية وهو ما يجعلها تصنيفات تجارية ومن ثم يمكن التشكيك في مصداقيتها وضعف موضوعيتها.

## المحور الخامس: السيناريوهات البديلة لواقع الجامعات المصرية في ضوء تصنيف الجامعات

انطلاقاً مما أسفرت عنه الدراسة في جانبها النظري في تفسيرها ونقدها لواقع الجامعات المصرية في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات وفي ضوء الاستعانة بمنهج الدراسات المستقبلية، وما يتضمنه من محددات تتعلق بأنماط الدراسات المستقبلية

والسيناريوهات المتوقعة، يمكن طرح رؤية مستقبلية تستند إلى عدة سيناريوهات وبدائل لتصنيف الجامعات مع توضيح المسارات التي يمكن من خلالها تحقيق الرؤية المستقبلية.

ويعرف السيناريو بأنه وصف موجز للأوضاع المستقبلية التي يمكن تحديدها من خلال التفاعل مع الاتجاهات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية في الوقت الحاضر، ومن ثم فهي قصص أو خطوط عامة لقصص حول مستقبلات ممكنة (العربي، ٢٠١٨، ١٤).

تتعدد - بالضرورة- السيناريوهات في أي دراسة مستقبلية جادة وذلك لعدد من الأسباب لعل من أهمها ما يحيط بالمستقبل من غموض واحتمالات، وغياب اليقين بصدد المستقبل، علاوة على صعوبات وتعقيدات التعامل مع المستقبل.

وقد وضعت الباحثة ثلاث سيناريوهات لواقع الجامعات المصرية في ضوء تصنيف الجامعات حيث السيناريو المرجعي، وسيناريو الانهيار، وسيناريو التحول الجوهري كما يلي:

#### السيناريو الأول : السيناريو المرجعي

ويفترض استمرار الوضع القائم، بمعنى آخر يعد هذا السيناريو امتدادًا منطقيًا واستمرارًا لفرض الجامعات الغربية وتأثيراتها على الأوضاع الحالية في المنظومة الجامعية وسيطرتها وتبعية الجامعات المصرية لها سواء في التصنيف الجامعي أو غيره من الاتجاهات غير المناسبة لطبيعة البيئة الجامعية المصرية.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو قائم على صعوبة توقع حدوث تغيرات تؤثر إيجابيًا لتحسين واقع التعليم الجامعي المصري حتى يمكن تحقيق التنافسية بين الجامعات وتحقيق وضع متميز بين جامعات النخبة، إلا أنه يتميز بإمكانية التطبيق الفعلي، وذلك لتوافر الظروف والفرص والسياقات المجتمعية التي عملت على تكريسه.

#### أ- منطلقات السيناريو المرجعي

- يستمد هذا السيناريو مساره المستقبلي من الواقع الحالي غير المرضي لواقع الجامعات المصرية، مما يعني استمرار الأحداث الحالية لتصنيف الجامعات واستمرار تدني وضع الجامعات المصرية.

- بالرغم من أهمية استناد هذا السيناريو على الإفادة من تاريخ الجامعات المصرية وجهود الحكومة المصرية للوصول إلى وضع متميز في تلك التصنيفات إلا أنه لا يمكن إغفال الرؤية الواقعية لحاضر الجامعات في ظل تردي الأوضاع واستمرار التبعية وراء ما يحدث في جامعات الدول المتقدمة.
- استمرار تردي الأوضاع الحالية كما هي في ظل تدني وضع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية وفي ظل استمرار الجامعات الغربية في إنتاج المعرفة واستهلاك الجامعات المصرية لها، وضعف الإنفاق على الجامعات المصرية وتدني مرتبات أعضاء هيئة التدريس.

#### ب- السياقات المجتمعية الحاكمة للسيناريو المرجعي

- يتطلب تحقيق هذا السيناريو سيادة ظروف وسياقات مجتمعية معينة سواء أكانت سياسية أم اجتماعية تحكمها عدد من الأيديولوجيات للنظام التعليمي ومنها: نكبت الحرية الأكاديمية في الحرم الجامعي وإرهاق الجامعة والضغط عليها بقواعد وسياسات غير واضحة في اختيار الكوادر البشرية.
- مسايرة التصنيفات لسياسات يغلب عليها الطابع السياسي والربحي مما يؤدي إلى خروج الجامعات المصرية من هذه التصنيفات واحتلالها مكانة متدنية بين هذه التصنيفات.
- استمرار مسايرة الجامعات المصرية للعمل الشكلي والشعارات الكاذبة للإصلاح دون النظر الفعلي للواقع وتصويب الأعمال الإصلاحية للجهة الصحيحة.
- تخوف النظام السياسي من إطلاق حريات واستقلال الجامعات؛ نظراً لفاعلية المجتمع المصري في إثارة العديد من القضايا التي لا يرغب الساسة في طرحها فعمد إلى تقييدها مالياً وإدارياً وأكاديمياً لإخماد صوتها بغرض استمرار لهث أعضائها وراء لقمة العيش وتحسين أوضاعهم الصعبة وعدم تفرغهم لا للعملية التعليمية والبحثية ولا لنقد النظام.

- قناعة الحكومة المصرية بأنها الممول الأساسي للجامعة وبالتالي فمن حقهم الاستثناء بالتخطيط وفرض السياسات للدخول لعالم التصنيف دون وجود الظروف المناسبة لذلك
- اعتماد السياسة التعليمية على توجيهات المؤسسات والهيئات الدولية المقرضة للدولة مثل البنك الدولي مما أدى إلى التبعية- لتلك الدول المقرضة وتصنيفاتها.
- استكانة المجتمع الأكاديمي وقبوله لهذه التصنيفات الجامعية الأمر الذي يعد تهاوناً في حق المجتمع الجامعي المصري، كما يعد تهاوناً في حقوق وحرقات أعضاء المجتمع الجامعي.
- غياب النزاهة والموضوعية في معايير تلك التصنيفات العالمية.

### ج- وصف مشاهد السيناريو المرجعي

يفترض هذا السيناريو احتفاظ الجامعات المصرية بوضعها في التصنيفات الجامعية، حيث يستمر تبعية الجامعات المصرية لجامعات الدول المتقدمة واستمرارها في استهلاك المعرفة وتمادي الغرب في إنتاج المعرفة والتعرف على نقاط القوة والضعف في الجامعات من حولها، واستمرار التمويل القليل للجامعات مما يؤدي إلى تدني وضع الجامعات المصرية في قوائم التصنيفات ويؤخر فرص العمل الجامعي على تحسين آلياته. ومن ثم يمكن تصور مشاهد هذا السيناريو على النحو التالي.

### أولاً: التعليم والتعلم

- تتبع إدارة الجامعة قواعد وسياسات غير واضحة في اختيار الكوادر البشرية.
- استمرار ضعف البنية التحتية للجامعة مع الأنشطة الدراسية والطلابية المقدمة وضعف اتفاقها مع المواصفات المحلية والعالمية.
- استمرار تجاهل إدارة الجامعة لإمكانية فتح تخصصات جديدة حسب متطلبات محيطها لأخذ سبق عن منافسيها.

- ضعف وجود خريجين حاصلين على جوائز عالمية (نوبل وأوسمة فيلدز في الرياضيات).
- غياب حرص الجامعة على استقطاب طلاب أجانب (وافدين) للدراسة بها.
- استمرار ضعف مخرجات كليات الجامعة مقارنة بكليات الجامعات الأخرى من خلال تقويم جهات التوظيف للخريجين.
- قلة حرص إدارة الجامعة على تدريب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على الاتجاهات المعاصرة في طرق التدريس الحديثة للتخصصات المختلفة.
- افتقاد الجامعة لعدد من أعضاء هيئة التدريس في مجالات التخصص المختلفة.
- ضعف اتفاق نسبة أعداد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس مع النسب العالمية وهي ٣٠:١ للتخصصات النظرية و ٢٠:١ للتخصصات العملية.
- لا تستقطب إدارة الجامعة أساتذة وخبراء متميزين من الجامعات الأجنبية للتدريس بها
- قلة حرص الجامعة على إعداد مقررات إلكترونية ونشرها عبر مواقع الجامعات على شبكة الإنترنت وفقاً للمعايير والمواصفات العلمية والفنية العالمية.
- استمرار ضعف تشجيع برامج التبادل الطلابي عن طريق تقديم حوافز مالية مناسبة لجذب الطلبة الأجانب.
- قلة اهتمام الجامعة بقياس مستوى رضا الطلاب والخريجين عن أداء الجامعة ومؤسساتها
- قلة حرص الجامعة على وضع برامج خاصة بالمبدعين والمتفوقين ضمن برامج الجامعة.

#### ثانياً: البحث العلمي

- استمرار ضعف ارتباط الجامعة بعلاقات علمية وبحثية واسعة مع مراكز البحوث والاستشارات.
- قلة تخصيص إدارة الجامعة ميزانية كافية لدعم وتمويل مشاريع البحث العلمي والتطوير.

- ضعف تشجيع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس بها على نشر بحوثهم في مجلات دولية محكمة.
- لا تدعم الجامعة المشروعات البحثية المشتركة مع بعض الجامعات الأجنبية المتميزة.
- استمرار ضعف المكافآت المقدمة من الجامعة للأبحاث المتميزة.
- لا توجه الجامعة الباحثين إلى البحوث التي تساهم في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع.
- لا تمتلك الجامعة برنامج دوري لمشروعات البحوث العلمية والمؤتمرات للارتقاء بالإنجاز العلمي للأساتذة والباحثين.
- لا يتوفر الحماس لدى بعض أعضاء هيئة التدريس للتجديد والابتكار.
- لا تقدم الجامعة برامج لتدريب وتطوير أعضاء هيئة التدريس بما ينعكس على أدائهم البحثي
- لا تمتلك الجامعة معامل ومراكز بحثية مزودة بالإمكانات المناسبة وفقاً للمعايير المحلية والعالمية.
- لا تهتم الجامعة بتبادل الزيارات بين أعضاء هيئة التدريس والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.
- قلة حرص الجامعة على امتلاك مكتبة إلكترونية متميزة عن الجامعات الأخرى.
- ضعف حركة نشر البحوث العلمية على الموقع الإلكتروني للجامعة بما لا يشبع احتياجات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين.

### ثالثاً: خدمة المجتمع

- إغفال الجامعة المصرية لتلك التصنيفات.
- لا تهتم إدارة الجامعة بأراء المستفيدين ومقترحاتهم في تقديم خدمات جديدة وإجراء تحسينات على الخدمات المقدمة إليهم.
- ضعف الاهتمام بإنشاء موقع إلكتروني للجامعة يوضح أنشطتها للمجتمع.



- قلة اهتمام الجامعة بتطوير المناهج والبرامج التعليمية وربطها باحتياجات سوق العمل
- ضعف الاهتمام بتطوير نظم التقويم التربوي لقياس المهارات المطلوبة لسوق العمل المحلي والعالمي.
- ضعف تفعيل الجامعة دور مجالس شئون البيئة وخدمة المجتمع في تحديد احتياجات المجتمع وتلبيتها.
- ضعف متابعة إدارة الجامعة آراء جهات التوظيف المختلفة بالنسبة لكفاءة خريجها.
- لا تقدم الجامعة للطلاب مقررات تخدم اهتمامات واحتياجات أفراد المجتمع.
- لا تنتهج إدارة الجامعة سياسة تقديم الخدمات المتميزة بأقل التكاليف.
- إهمال الجامعة تكوين صلات قوية مع المدارس الموجودة في المجتمع.
- ضعف توجيه الجامعة للطلاب لممارسة الأنشطة الاجتماعية مثل مكافحة الأمية، والإدمان ونشر الوعي الصحي، وغيرها.
- لا تهتم الجامعة بإجراء دراسات تتعلق بالظواهر والمشكلات الاجتماعية في المجتمع واقتراح حلول لمعالجتها.
- ضعف توثيق العلاقات والروابط من قبل الجامعة بين كلياتها والقطاعات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع.

### السيناريو الثاني: سيناريو الانهيار

يمثل هذا السيناريو عجز النظام التعليمي والقائمين عليه عن الإصلاح والتطوير واحتلالهما مراكز متدنية في التصنيفات واستمرارها في الهيمنة والسيطرة والتبعية وراء جامعات النخبة وفقدانها القدرة على النمو الذاتي في ظل الضغوط والتناقضات الحكومية، خاصة في ظل مطالبتها مجتمعيًا بالحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية.

وبالرغم من قدرة بعض الجامعات على النجاح النسبي في اجتياز بعض متطلبات الحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية إلا أن هذا النجاح لا يعد تحسن

فعلي بقدر ما هو تدبير معايير وتحقيقها على المستوى الورقي بشكل جيد وخير دليل على ذلك مشروعات الجودة والاعتماد التي تعمل فيها الجامعات المصرية فالواقع لا يشهد أي جودة فعلية بقدر ما يشهد ترتيب الأوراق وضبطها وهذا ما أكدته العديد من الدراسات بأن مشروعات الجودة والاعتماد في الجامعات المصرية ما هي إلا مشروعات ورقية، ومن ثم يتجه هذا السيناريو إلى توقع الأسوأ- طالما أن التعليم ليس على قائمة أولويات الحكومة.

#### أ- منطلقات سيناريو الانهيار:

- تجاهل الحكومة لمطالب المجتمع الجامعي بإصلاح الواقع الجامعي بشكل فعلي.
- تجاهل الحكومة لمطالب المجتمع الجامعي بتحسين الإنفاق على التعليم الجامعي وتحسين وضع أعضائه.
- استمرار التوجهات الحكومية بكبت الحريات الأكاديمية لأعضاء المجتمع الجامعي والتدخل في مضمون ما يدرس وما يمارس.
- استمرار التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للمجتمع الجامعي.
- استمرار هيمنة وسيطرة جامعات الدول المتقدمة من ناحية وتبعية المجتمع الجامعي المصري لها من ناحية أخرى.
- زيادة التغيرات والتوجهات العالمية بفعل العولمة.
- رفض الحكومات لطلبات الإصلاح التي تقدمها بعض الجهات والحركات الفاعلة في المجتمع.

#### ب- وصف مشاهد سيناريو الانهيار

يفترض هذا السيناريو اتجاه الأوضاع الجامعية والواقع التعليمي إلى الأسوأ ولن تختلف مشاهد هذا السيناريو عن السيناريو المرجعي إلا في اختلاف الدرجة والشدة، ومنعاً للتكرار يتم الإشارة لأوضاع المجتمع الجامعي من خلال بعدين كما يلي:

- **البعد الأول:** انصراف المجتمع الجامعي عن رسالة الجامعة وأهدافها بهدف تحقيق مصالح شخصية وإهمال الواقع وإصلاحه والتغافل عن وضع الجامعات المصرية بين التصنيفات العالمية واستغلال موارد الجامعات لمصلحة المشروعات والاستثمارات الشخصية.
- **البعد الثاني:** ويتمثل في سقوط الدولة المصرية وانقلاب المجتمع الجامعي على إدارته ومن ثم زيادة التدخل الخارجي في شئون الجامعات المصرية وبالتالي لم يكن جامعة أو واقع جامعي أو تحسين وضع الجامعات بين التصنيفات.

### السيناريو الثالث: سيناريو التحول الجوهري

يتضمن هذا السيناريو حدوث نقلة نوعية في المجتمع المصري سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو سياسية تتضمن حدوث إصلاحات في الواقع التعليمي الجامعي في إطار المواكبة للتوجهات العالمية وتعمل هذه الإصلاحات على حدوث تغيرات جذرية تضع الجامعات المصرية في وضع متميز في التصنيفات العالمية .

#### أ- منطلقات سيناريو التحول الجوهري

- التحديات التكنولوجية التي تواجهها الجامعات المصرية والمتمثلة في ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات فقد تحول الطالب من طالب محلي إلى طالب عالمي يستطيع من خلال ضغوط بسيطة على فأرة جهاز الحاسب أن يرى عروض الجامعات المختلفة وخطتهم الدراسية ويعقد بينهم مقارنة ثم يلتحق ويدرس ويتخرج عن بعد إلكترونياً.
- الانفتاح والمنافسة بين دول العالم وخاصة في المجال الاقتصادي الذي يضع الدول جميعها أمام تحدي المنافسة العالمية والاحتكارات الدولية، وهذا التحدي يجعل من عناصر المنافسة والجودة والتميز هي المتحكم الوحيد في قوانين السوق خلال المرحلة القادمة.
- يستمد هذا السيناريو مساره المستقبلي من إيجابية أعضاء المجتمع الجامعي والحكمة المصرية وتبنيهم لقضايا الإصلاح للواقع الجامعي وعلى رأسها تحسين واقع الجامعات المصرية للوصول لترتيب متميز في التصنيفات العالمية للجامعات.

- يشق هذا السيناريو من قدرة المجتمع الجامعي على إحداث تغييرات إيجابية في الواقع الجامعي ومن ثم انعكاساتها على وضع الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية.
- يتطلع هذا السيناريو لمستقبل الجامعات المصرية والتصنيفات العالمية بهدف التخلص من الآثار السلبية التي نتجت من فرض سيطرة الدول المتقدمة على الجامعات المصرية، وتبعية الجامعات المصرية لجامعات تلك الدول في كافة الممارسات رغم عدم الملاءمة والمواكبة العالمية.
- من الخطأ تعميم تجارب عالمية أو استنساخ خطط أجنبية ناجحة وذلك لأن أي قصة ناجحة مدينة بالدرجة الأولى لبيئتها المحلية أما العنصر الخارجي فهو محفز وداعم.
- إنشاء مشروع لتصنيف الجامعات المصرية تشرف عليه هيئة ضمان الجودة والاعتماد قائم على مجموعة من المعايير بحيث تراعي خصوصية المجتمع المصري وواقع الجامعات المصرية تدفعها نحو المزيد من التقدم والتنمية.
- الجامعات المصرية الطامحة في التميز لا تحتاج لتكرار تجربة الجامعات العالمية وإنما تعمل على تنمية نفسها في ظل محيطها المحلي والوطني.
- ب- السياقات المجتمعية المتغيرة والأيدولوجيات الحاكمة لسيناريو التحول الجوهري**
- استباق الجامعات المتقدمة في العالم إلى إتباع سياسات التدويل المتعددة.
- تغير خصائص سوق العمل وتطور احتياجاته بما يستدعي تحسين مستوى خريجي التعليم الجامعي المصري وتطوير كفاياتهم ومهاراتهم بما يتلاءم مع سوق العمل المحلي والأقليمي والدولي.
- هجرة العقول المتميزة والكفاءات العلمية وذلك لعدم وجود عوامل جذب مادي قوي.
- لا تزال الجامعات المصرية في مرتبة متأخرة في التصنيفات المختلفة للجامعات.
- ضعف قدرة الجامعات المصرية على التكيف مع الاتجاهات العالمية المعاصرة في مختلف المجالات البحثية والأكاديمية.

- الانتقال بالتعليم الجامعي المصري من تلقي المعونات الأجنبية لإصلاح مؤسساته إلى مرحلة المشاركة والتعاون الدولي.
- الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس وزيادة رواتبهم.
- الارتقاء بمنظومة البحث العلمي والعمل على زيادة تمويله.
- يتم تدويل التعليم الجامعي المصري من خلال التعاون الدولي والتضامن بين الشعوب والاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات.
- إعادة هيكلة المنظومة الفكرية والسياسية والعمل بالنظم الديمقراطية وإطلاق الحريات الأكاديمية وتوفير الضمانات لممارستها.
- العمل على تطبيق الأسلوب اللامركزي في التخطيط والتنفيذ والإشراف.
- المشاركة الفعالة والإيجابية لأعضاء هيئة التدريس في دوائر تخطيط ووضع سياسات الإصلاح والتطوير لإصلاح الواقع الجامعي المصري.
- استمرار الضغوط الداخلية الدافعة لإصلاح الواقع الجامعي من قبل أعضاء هيئات التدريس

### ج- وصف مشاهد السيناريو

#### أولاً: التعليم والتعلم

- تحسين أوضاع التعليم الجامعي وتطويره وزيادة الميزانيات والمخصصات والتوسع في البنى التحتية للتعليم الجامعي.
- تبني الشراكات والبروتوكولات والتحالفات مع الجامعات العالمية المرموقة وتعديل التشريعات والقوانين المعوقة لتفعيل تلك الاتفاقيات.
- تفعيل معاني هامة مثل الشفافية والمساءلة والنزاهة والعمل الفعلي بهم في المؤسسة الجامعية.
- تبني سياسات جاذبة للطلاب العرب والأجانب من خلال تخفيف القيود وتخفيض المصروفات.

- وضع مقترح بخطة خمسية محددة الإجراءات فيما يخص العملية التعليمية والطلاب ويتم إلزام الجامعات بشكل سنوي بعدة إنجازات في كل جانب حتى يتم في خلال السنوات الخمس تحقيق مكانة متقدمة للجامعات المصرية في كل من هذه التصنيفات العالمية في جانب التعليم والتعلم.
- التوسع في أعمال البنية الرقمية للجامعات وتدريب أعضاء هيئة التدريس والطلاب على استخدام شبكات الإنترنت في التعليم والتعلم.
- وضع قيادات قوية قادرة على إحداث تغييرات إيجابية في منظومة التعليم الجامعي.
- تبني تصنيفات محلية تتناسب وخصوصية الجامعات المصرية بحيث تتولى هيئة الاعتماد وضمان الجودة إصدار تقارير بصفة دورية سنوية توضح أوضاع كل جامعة
- إصدار التشريعات والقوانين التي تساعد على تدويل التعليم الجامعي المصري بما يحقق التنمية المستدامة للمجتمع المصري..
- استحداث التخصصات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل.
- الاهتمام بنوعية الخريجين ومدى كفاءتهم من خلال وضع اختبارات للقبول بالتخصصات المختلفة.
- تطوير السياسة الخارجية المصرية بما يسمح بعقد اتفاقيات دولية تحقق التدويل المتوازن لمؤسسات التعليم الجامعي.
- السماح بإنشاء مراكز متخصصة لتدويل التعليم الجامعي المصري لجذب الطلاب الدوليين الوافدين للدراسة في الجامعات المصرية.

### ثانياً: البحث العلمي

- تحديث القوانين والتشريعات الخاصة بالتعليم الجامعي في ضوء التوجهات العالمية المعاصرة بما يدفع حركة البحث العلمي في مصر.
- عودة العقول المهاجرة لفترات محدودة على مدار العام سنويًا للإستفادة من خبراتهم.

- ضمان تكامل خطط البحث العلمي لكل المؤسسات البحثية بالدولة مع الخطة الإستراتيجية للدولة لتحقيق الهدف القومي للبحث العلمي.
- تقدم مراكز الترجمة بالجامعة خدمة الترجمة باللغة الإنجليزية للأبحاث التي يتم نشرها
- قيام المجلس الأعلى بدوره في إنشاء دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس في اللغة الإنجليزية مع إصدار قرارات بالبعثات العلمية للباحثين الذين انجزوا مهمة النشر بالإنجليزية.
- زيادة عدد البعثات والمنح الدراسية لأعضاء هيئة التدريس إلى الجامعات ذات التصنيفات المتقدمة.
- إنشاء قاعدة بيانات عن العلماء المصريين بالخارج وتخصصاتهم؛ ليكونوا حلقة وصل بين الجامعات المصرية والجامعات الأجنبية لتبادل الخبرات في مختلف مجالات البحث العلمي ودعمهم.
- يمنح أعضاء هيئة التدريس جوائز مادية ومعنوية عند القيام ببحث مميز.
- تعمل المنظمة العربية للتربية والثقافة على إيجاد تصنيف للجامعات العربية وفق معايير تتناسب مع طبيعة تلك المجتمعات وتتلافى عيوب التصنيفات العالمية.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على ترجمة بحوثهم ونشرها على مواقع الجامعة.
- إنشاء مراكز تابعة للجامعة يكون من ضمن مهامها ترجمة بحوث أعضاء هيئة التدريس وأبحاث الطلبة.
- وضع مقترح بخطة خمسية محددة الإجراءات فيما يخص البحث العلمي والدراسات العليا ويتم إلزام الجامعات بشكل سنوي بعدة إنجازات في كل جانب حتى يتم في خلال السنوات الخمس تحقيق مكانة متقدمة للجامعات المصرية في كل من هذه التصنيفات العالمية في جانب البحث العلمي.
- نشر المؤتمرات والندوات على مواقع الجامعات على الإنترنت.
- إتاحة المجالات العلمية ونشرها على مواقع الإنترنت.

### ثالثاً: خدمة المجتمع

- وضع خطة قومية للتعاون الدولي بناء على الاحتياجات الوطنية.
- إجراء مسح دورية لرضا أصحاب العمل عن الخريجين.
- أن يراعي واضعو السياسات متطلبات سوق العمل في تصميم التعليم الجامعي وتقييمه.
- تخفيف القيود والمعوقات التي تحول دون مشاركة القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية مع الجامعات.
- قيام المنظمات الإنتاجية بالتعاون مع المؤسسات البحثية لإمدادها بالعديد من الدراسات التطويرية التي تساعد في التغلب على مواطن الضعف وتزيد من جودة المنتج.
- إنشاء مراكز لتسويق البحوث التي تفيد الإنتاج، وتهيئة الظروف المحفزة للترابط بين مواقع الإنتاج والجامعات للتبادل العلمي والمعرفي في التطبيق مما يؤدي إلى وجود فرص ومشروعات بحثية تعود بدخل إضافي.
- وضع مقترح بخطة خمسية محددة الإجراءات فيما يخص الشراكة بين الجامعات والمجتمع ويتم إلزام الجامعات بشكل سنوي بعدة أنجازات في كل جانب حتى يتم في خلال السنوات الخمس تحقيق مكانة متقدمة للجامعات المصرية في كل من هذه التصنيفات العالمية في قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة.



## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- أحمد، سهام يس & تهامي، جمعة سعيد (٢٠١٢): تقويم وترتيب الجامعات المصرية في ضوء معايير التصنيف العالمية للجامعات"، مجلة مستقبل التربية العربية، مجلد 19، ع 81، أكتوبر، ص ص (١٩٧-١٩٨)
- البربري، محمد عوض (٢٠٠١): سيناريوهات مقترحة لتحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية للجامعات والإفادة من بعض الخبرات الآسيوية، مجلة دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (٨٩)، الجزء الثاني، ص ٩
- الصديقي، سعد (٢٠١٤): الجامعات العربية تحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ص ٩.
- الصديقي، سعد (٢٠١٦): التصنيف الأكاديمي الدولي للجامعات العربية - الواقع والتحديات-، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ص ٢٨.
- الزبير، فوزيه سببت (٢٠١٣): العائد من الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي لتحقيق أهداف الاستثمار لرجال الاعمال، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في الفترة 24 - 22 أبريل ٢٠١٣، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ص 290
- الجامعة الأمريكية (٢٠١٢): كيف تختار الجامعة الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - دليل علمي للطلبة وأولياء الأمور، منشورات الجامعة الأمريكية، ص ٣.
- العربي، محمد (٢٠١٨): بناء السيناريوهات المستقبلية: دليل نقدي، مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ص ١٤.

- التوم، ياسر محمد محمد أحمد (٢٠١٨) : تحسين تصنيف الجامعات السودانية في تصنيف ويومتركس مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، العدد (٣)، ص ٤
- التباخ، فيليب (٢٠١٥): التصنيفات الدولية للجامعات: إطلالة موسم التصنيف، المجلة السعودية للتعليم العالي، جامعة الملك سعود، العدد (٥)، ص ١٠.
- المنوفي، محمد إبراهيم (٢٠٠٠): المنهج النقدي وأزمة البحث التربوي، عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، العدد (٢)، ص ص (١٠٩ - ١١٤).
- بوطبة، نور الهدى & وآخرون (٢٠١٣): موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، في الفترة 2013 / 4 / 4 - 2 ، جامعة الزيتونة، الأردن ص ص (٧٣٠ - ٧٤٠)
- جويلي، مها عبد الباقي (٢٠١٦): تميز الجامعات المصرية على ضوء تصنيف التايمز وكيو إس الانجليزي، مجلة كلية التربية ببورسعيد، العدد (٢٠).
- درندري، إقبال بنت زين العابدين (٢٠١٢): تصنيف الجامعات، الأسس النظرية، والمنهجية، والتأثير على التعليم العالي"، المجلة السعودية للتعليم العالي، مركز البحوث والدراسات للتعليم العالي، العدد (٨)، ص ١١٢
- دهان، محمد (٢٠١٧): التعليم العالي في الوطن العربي، مجلة العلوم التربوية، عدد خاص، المجلد (٤٤)، ص ١٨٣.
- سيد، أحمد فايز أحمد (٢٠١٦): نظم التصنيف العالمية للجامعات العربية المتميزة: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة المكتبات والمعلومات والتوثيق في العالم العربي، العدد (٥)، ص ٧٩.
- شعبان، أماني عبد القادر محمد (٢٠١٧): آليات تحسين ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات: الجامعات لمصرية والسعودية نموذجا،

مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، المجلد (٢٤)، العدد (١٠٩)، ص ٣٨.

-شريف، أماني محمد (٢٠١٦) : الجودة البحثية في الجامعات المصرية، مستقبل التربية العربية، العدد (١٠٣)، المجلد (٢٣).

-صائغ، عبد الرحمن بن أحمد (٢٠١٥): تجربة الجامعات العربية، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد (٥)، جامعة الملك سعود، الرياض، ص ٣٢

-صدقي، كريمان بكنام (٢٠١٥): تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات: جامعة القاهرة نموذجاً" كريمان بكنام صدقي، مجلة **Cybrarians Journal**، العدد (٣) ص ١

-عبد الحي، أسماء الهادي إبراهيم (٢٠١٤): عوامل تندي مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات وسبل الارتقاء بها، المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر ( تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ص ٩١.

-عون، وفاء محمد & وآخرون(٢٠١٧): تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ ( التجربة الكندية نموذجاً)، مركز بحوث الدراسات الانسانية، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود، ص ٢٥٨.

-فرغلي، عفاف محمد جايل (٢٠١٨): استراتيجية مقترحة لرفع القدرة التنافسية للخدمات التعليمية في ضوء التصنيفات العالمية للجامعات المصرية، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، العدد (١١٥)، المجلد (٢٥)، ٢٠١٨، ص ص (٤٩٨-٥٠٠)

-قاسمي، شوقي & سليمان، صباح (٢٠١٦): التصنيف الدولي للجامعات: قراءة في السياقات المفاهيمية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد (١٩)، ص ٧٩.

- جمهورية مصر العربية (٢٠١٤): قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، الباب الخامس، ص ١٩٢
- محمد، سماح (٢٠١٨): التصنيفات العالمية للجامعات نماذج نظرية وتطبيقية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ص
- محمود، ولد محمد عيسى محمد (٢٠١٤): اليات تحسين أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، مجلة المالية والأسواق، ص ٢٦
- محمود، يوسف سيد (٢٠٠٣): التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية "مدخل لتطوير التعليم الجامعي" ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة المستقبل - مركز تطوير التعليم الجامعي - جامعة عين شمس، ص ٢٧
- مصطفى، جمال مصطفى محمد (٢٠٠٨): العوامل المؤثرة في رتب الجامعات المصرية في الترتيبات الدولية للجامعات"، مجلة قطاع الدراسات التربوية، جامعة الأزهر، العدد (٢)، ص ٩٥
- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٥): البحث العلمي في مصر علماء بالجملة... ورؤية غائبة، القاهرة، ص ٩.
- وزارة التعليم العالي بالسعودية (٢٠١٣) : الجامعات السعودية على خارطة الدولية، مكتبة الملك فهد، الرياض، ص ٣٠.
- ويح، محمد عبدالرازق إبراهيم (٢٠١٣): التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية)، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، ع ٤١، ج ٣، سبتمبر، رابطة التربويين العرب، مصر، ص ٨٨ - ١٣٤
- يونس، هاني محمد (٢٠١٦): الجامعات المصرية وتحديات التصنيفات العالمية دراسة تحليلية في ضوء معايير تصنيف شنغهاي، مجلة كلية التربية بكفر الشيخ، عدد خاص، ص ٣٧.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- Mahassen, N. (2014). A quantitative approach to world university rankings. Center for World University Rankings
- Kobashi,T (2010): the university ranking of asahi shimbun publication, journal of international higher education, Vol.3, No. 4 p. 169
- Myers, L., & Robe, J. (2009). College Rankings: History, Criticism and Reform. *Center for College Affordability and Productivity (NJ1)*, p.10.
- Marginson, Simon (2007). Global University Rankin Implications in ge-neral and for Australia, Journal of Higher Education Policy and Management. Vol. 29, No. 2, July,p.132
- Aguillo, I. F; Ortega J.L. & Fernàndez, M (2008), "Webometrics Ranking of world Universities: Introduction, Methodology, and Future Developments ". Higher Education in Europe, VOL.33, NO. (2/3), pp. 234-244
- Baty, Phil( 2010). The New Methodology of THE's World University Rankings, Journal of International Higher Education, Vol. 3, No. 4. October, 2010, p. 149
- Çakır, M. P., Acartürk, C., Alaşehir, O., & Çilingir, C. (2015). A comparative analysis of global and national university ranking systems. *Scientometrics*, 103(3), 813-848.
- Schwab, K. (Ed.). (2009). The global competitiveness report 2009-2010. World Economic Forum,p.9.
- Rauhvargers, A. (2013). Global university rankings and their impact-Report II. European University Association. Retrieved from

[http://www.eua.be/Libraries/Publications\\_home\\_page\\_list /  
EUA\\_Global](http://www.eua.be/Libraries/Publications_home_page_list/EUA_Global)

- [\\_University\\_Rankings\\_and\\_Their\\_Impact\\_Report\\_II.sflb.aspx](#)
- Salmi, J. (2009). The Challenge of Establishing World-Class Universities. Washington D.C.: The World Bank. Retrieved from <http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Resourc>
- Billaut, J. C., Bouyssou, D., & Vincke, P. (2010). Should you believe in the Shanghai ranking? An MCDM view. *Scientometrics*, 84(1), P P 237-263.
- Academic ranking of world universities. *Scientometrics*, 87(3), P P 587-596.
- Jeremic, V., Bulajic, M., Martic, M., & Radojicic, Z. (2011). A fresh approach to evaluating the academic ranking of world universities. *Scientometrics*, 87(3), PP 587-596.
- Pandey, R. K. (2014). Empirical validation of webometrics based ranking of world universities. *International Journal of Computer Science and Information Technologies*, 5(1), 14.
- [shanghairanking.com/ARWU-Methodology-2019.html](http://shanghairanking.com/ARWU-Methodology-2019.html)
- [16.http://www.webometrics.info/en/Methodology](http://www.webometrics.info/en/Methodology)
- [www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology](http://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology)
- <https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/world-university-rankings-2019-methodology>
- <http://www.shanghairanking.com/arwu2019.html>

- <https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/world-university-rankings-2019>
- <https://www.topuniversities.com/qs-world-university-ranking-2019>
- <http://www.webometrics.info/en-2019>